

## الفصل الثاني الدراسات السابقة

### ٢,١ التمهيدي

تعتبر الأدبيات والدراسات السابقة الإطار الفكري المرجعي للدراسة، حيث يستطيع الباحث والدارس بعد استقراءها والاطلاع عليها ومناقشتها وتحليلها أن يستفيد منها في بلورة وصياغة مشكلة الدراسة وصياغة فروضها، وتحديد متغيرات الدراسة وأدواتها، وكذلك تجنب نقاط الضعف التي وقعت فيها، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير نتائج وتوصيات دراسته البحثية، والخروج بإضافة علمية أو سد فجوة بحثية لم تدرس من قبل، في محاولة لتغطية جوانب الموضوع بدقة أكثر وموضوعية.

ويتضمن هذا الفصل لمحة عن الدراسات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني ودورها الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة أثر كفاءة وفعالية هذه المنظمات، وسوف نناقش هذا الفصل أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها، أيضاً منظمات المجتمع المدني وخصائصها وعوامل نشوؤها، كذلك مناقشة مفاهيم الكفاءة والفعالية وأهم خصائصهما وأبعادهما، وأخيراً مناقشة الأدبيات والدراسات السابقة التي ناقشت دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والدراسات الداعمة لهذه الدراسة.

### ٢,٢ التنمية المستدامة

#### ٢,٢,١ مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية ظهر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥، فقد أُطلق هذا المفهوم في بداية الأمر على النمو الاقتصادي بشكل عام، ثم في مرحلة لاحقة جرى التركيز على التنمية البشرية. لكن نتيجة للتغيرات العالمية والتطورات المتسارعة تحول هذا المفهوم الى مصطلح تنمية بشرية

مستدامة، ليتم الاتفاق عليه في المواثيق الدولية والمنظمات العالمية على مفهوم التنمية الإنسانية بمعناها الشامل (توفيق بجج، ٢٠١٦). من ثم في نهاية القرن الماضي تم الاتفاق على تسميتها بـ "التنمية المستدامة"، وقد كان ظهور تعريف للتنمية المستدامة لأول مرة في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧، والمعروف بتقرير براندتلاند (Brundtland Report).

وقد اكتسب هذا التعريف شهرة عالمية واسعة في الأوساط الاقتصادية، وظهر في تقرير الهيئة التي كانت تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٨٧، تعريف التنمية المستدامة: والذي نص على أنها "القدرة على تلبية احتياجات الحاضر من دون أن يؤثر ذلك سلباً على قدرة الأجيال اللاحقة في تلبية احتياجاتهم". وهي تعني تفاعل الأنظمة الثلاثة (النظام الحيوي والاقتصادي والاجتماعي) فيما بينها لتحقيق أقصى فائدة وبأقل تكلفة (نصرالدين، ٢٠١٧). وقد تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة، والتي من خلالها تهدف إلى القضاء الكامل على الفساد والفقر ودعم حرية الإنسان وكرامته لنيل جميع حقوقه المكفولة، وكذلك توفير الفرص المتساوية للجميع من خلال الحكم الرشيد (توفيق بجج، ٢٠١٦).

ويمكننا تعريف التنمية المستدامة بأنها: العملية التي تلي احتياجات الحاضر مع مراعاة احتياجات الأجيال اللاحقة. ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق النهضة والرفاه للأجيال الحالية واللاحقة، مع مراعاة حق الطبيعة واحترامها والمحافظة على مواردها بشكل يضمن دوامها واستمراريتها.

## ٢,٢,٢ أبعاد التنمية المستدامة

نتيجة التطور السريع والمستمر لنوعية متطلبات حياة المجتمعات الحاضرة واللاحقة لم تعد عملية التنمية محصورة على توفير الاحتياجات الأساسية الاستهلاكية الحالية من دون الأخذ بعين

الاعتبار أبعاد غير اقتصادية تتداخل معها وتتأثر بتأثرها وهي أبعاد التنمية الشاملة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية) من أجل ضمان حق الأجيال اللاحقة في حسن استغلال الثروات والموارد المتاحة (مسعودي، ٢٠١٩).

### ٢,٢,٢,١ التنمية الاقتصادية

استخدم مصطلح التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية التغيرات الجذرية لمجتمع ما، بهدف خلق المقدر على النمو الذاتي والدائم، وبقدر يكفل التطور والتحسين المتنامي في جودة حياة الأفراد. بمعنى آخر، زيادة قدرة الأفراد على الاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، بالطريقة التي تضمن زيادة مستويات الاشباع لتلك الاحتياجات من خلال حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع العوائد من ذلك الاستغلال (حمداني، ٢٠٠٩).

والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهتم بتحقيق نمو مستدام للدخل القومي الإجمالي بجانبه الكمي والنوعي، ومن دون الأضرار بالبيئة، كما يكون مقرونًا بخلق المزيد من فرص العمل بحيث يضمن عدم تركز الثروة على فئات معينة وإفقار غالبية فئات المجتمع. والنمو الاقتصادي يعتمد على حسب قدرات ومهارات أفراد المجتمع أكثر من اعتماده على تكثيف استخدام الثروات والموارد المتاحة، فهو يسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة المجتمعية للأجيال الحالية واللاحقة (مسعودي، ٢٠١٩).

ويعرف مدحت العقاد التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي تستخدمها الدولة النامية أو غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة لتحقيق زيادة دخلها القومي، وهو بالتالي ما يعني الزيادة في مستوى متوسط دخل الفرد". بينما يرى فؤاد موسى بأنها "عملية بالغة الدقة، تسعى في النهاية إلى الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل عن طريق تغييرات هيكلية تتضمن ظروف الإنتاج

الاجتماعي، من خلال الطرق الأفضل وباستخدام الوسائل الأكثر كفاءة ودقة، لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع" (حمداني، ٢٠٠٩).

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية موجهة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لمجتمع أو دولة نامية، من خلال رفع مستوى دخل الفرد، الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق زيادة ورفع مستوى التصنيع والنشاط الاقتصادي للدولة.

#### أولاً/ أهمية التنمية الاقتصادية:

تتمثل أهمية التنمية الاقتصادية في أنها تسعى نحو (vapAdmin, 2019) :

١. رفع مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق الرخاء والذي يترتب عليه زيادة الرواتب والدخول.
٢. توفير فرص عمل للمواطنين وخاصة الشباب عن طريق انشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة وتوفير فرص توظيف.
٣. توفير الخدمات والسلع الأساسية لإشباع احتياجات المواطنين وتحسين مستوى خدمات الصحة والتعليم.
٤. تقليص الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة عن طريق وضع حد أقصى وأدنى للأجور.
٥. العمل على تسديد الديون الداخلية والخارجية للدولة أولاً بأول، لكي تكون موارد الدولة مقتصرة على الدولة فقط.
٦. تحقيق الأمن القومي للدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والسياحة وتهدئة الاوضاع التي تؤثر النمو الاقتصادي.

#### ثانياً/ عناصر التنمية الاقتصادية:

تحتوي التنمية الاقتصادية على عدد من العناصر، لعل أهمها ما يلي (حمداني، ٢٠٠٩):

- الارتفاع المستمر لمتوسط دخل الأفراد.

- التحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة: وهو ما يعني توزيع نتائج النمو على نحو عادل، بحيث تستطيع جميع طبقات المجتمع اشباع الحاجات الأساسية.
- تحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

والبعد الاقتصادي يعمل على القضاء الكامل للفقر وتحسين مستوى المعيشة والدخل

والرفاهية للمجتمع، ويتمحور هذا البعد حول عنصرين هامين هما:

أ. العمل على تحقيق النمو.

ب. الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

ثالثاً/ مفهوم ونظريات التنمية الاقتصادية:

يتم الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في غالب الأحيان، لكن في حقيقة الأمر هناك فرق واختلاف كبير بينهما، فالنمو الاقتصادي يعني الارتفاع النسبي للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، وهذا قد يكون سريعاً وذو أجل قصير. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فتعني "العملية التي يكون فيها ارتفاع وزيادة للدخل الحقيقي بصورة تراكمية ومستمرة في خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع أعلى من معدل النمو السكاني، في ظل توفر الخدمات الأساسية والإنتاجية، مع حفظ وحماية الموارد والثروات الطبيعية وحسن استغلالها" (العصفور، ٢٠١٤).

وبالتي فان التنمية الاقتصادية تمثل التحول من حالة التخلف الاقتصادي إلى مرحلة التقدم

الاقتصادي، وتم قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات أهمها الارتفاع المستمر لم توسط دخل الأفراد

الحقيقي، ومؤشرات خدمات الصحة والتعليم وبقية الخدمات الأساسية (العصفور، ٢٠١٤).

وبالتي فان التنمية الاقتصادية تمثل التحول من حالة التخلف الاقتصادي إلى مرحلة التقدم

الاقتصادي، وتم قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات أهمها الارتفاع المستمر لمتوسط دخل الأفراد الحقيقي، ومؤشرات خدمات الصحة والتعليم وبقية الخدمات الأساسية (العصفور، ٢٠١٤).

### ٢,٢,٢,٢ التنمية الاجتماعية

ليس هناك إجماع حول مفهوم موحد للتنمية الاجتماعية، لذلك فإننا سنتوقف عند عدد من التعاريف التي ناقشت موضوع التنمية الاجتماعية ونحاول استخلاص تعريف شامل للتنمية الاجتماعية. فقد عرف عدد من الباحثين والأكاديميين التنمية الاجتماعية بأنها تمثل عملية اجتماعية توافقية لأفراد المجتمع (زيد، ٢٠٠٩).

ويهتم هذا البعد بتوفير المتطلبات المادية والنوعية للأفراد وجعل المجتمع مجتمعاً متماسكاً، والاهتمام بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة النفسية والبدنية، والاهتمام بالتعليم الجيد، مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحريات والحقوق المجتمعية والسياسية، وتفعيل المشاركة الفعالة لجميع أطراف المجتمع، وهو ما يجعل أفراد المجتمع مستعدين لتقديم العطاء والتضحية والعمل المشترك الذي يضمن حسن استغلالهم للثروات والموارد المتاحة لتحسين جودة الحياة (مسعودي، ٢٠١٩).

وقد عرف المهدي (٢٠١٦) التنمية الاجتماعية بأنها هدف معنوي لعملية حركية ديناميكية، تتجسد في تأهيل وتوجيه طاقات المجتمع البشرية، من خلال تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم الصحيح، والصحة البدنية والنفسية، والعدالة الاجتماعية، بحيث تتوفر لهم الفرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، بهدف تحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة. ويختلف مفهوم التنمية الاجتماعية باختلاف روادها ومنظورها، فرواد العلوم الإنسانية والاجتماعية يروا بأنها تعني التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع، بينما تعني لرواد العلوم

السياسية والاقتصادية مستوى المعيشة المقبولة للأفراد كونها تعد حقاً من حقوق الافراد تلتزم به الدولة والنظام الحاكم، وهي عند المصلحين الاجتماعيين تعني مستوى صحي جيد وتعليم جيد مع المأوى الملائم، وهكذا (العصفور، ٢٠١٤).

وقد عرفت الجامعة العربية التنمية الاجتماعية بأنها التحول والتغيير الحضاري المدروس والمخطط له، والذي يتضمن جميع مجالات الحياة المادية والإنسانية وفي إطار المجتمع، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بالعادات والتقاليد التي تحكم اتجاهات الأفراد في سبيل رفع المستوى الاجتماعي لمواكبة النمو المتزايد للأفراد والجماعات (رشوان، ٢٠٠٩). وعرف برنامج الأمم المتحدة التنمية الاجتماعية بأنها العمليات التي تهدف إلى توجيه جهود الأفراد والحكومات نحو تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، لمساعدتها على التقدم المجتمعي (رشوان، ٢٠٠٩). والتنمية الاجتماعية هي ومنهجاً أو وسيلة تقوم على خطوات مدروسة بهدف تحسين مستوى حياة الأفراد، وإحداث تحول في طرق وتفكير وعمل المجتمع، مع الاستفادة من الامكانيات والقدرات المتاحة بطرق تلائم حاجات المجتمع وتنمأشى مع قيمه الحضارية (الدويش، ٢٠١٠).

#### أولاً/ عناصر التنمية الاجتماعية:

بحسب (الدويش، ٢٠١٠) فإن التنمية الاجتماعية لها عدد من العناصر، أهمها ما يلي:

- **التغير البنوي:** وهو يعني التغير الذي يتطلب بروز أدوات وتنظيمات مجتمعية جديدة، تختلف عن التنظيمات المتوفرة داخل المجتمع، وينتج عنه تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

• **الدفعة القوية:** وهو ما يعني حدث تغيرات قوية تعمل على تقليل التفاوت في دخل و ثروات أفراد المجتمع، ما يضمن توزيع الخدمات والثروات على الأفراد توزيعاً عادلاً، مع إلزامية التعليم للجميع بصورة مجانية، وتأمين الإسكان والدواء وجميع البرامج الخدمية.

• **الاستراتيجية الملائمة:** وهي تعني الإطار العام والخطط الاستراتيجية التي ترسمها السياسة التنموية للمجتمع والتحول من حالة التخلف إلى حالة النمو والتطور.

وبشكل عام نستطيع القول بأن التنمية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال إتاحة الفرص المتساوية للجميع، وتشجيع الحريات والمشاركة في البرامج التنموية والحفاظ على الهوية الثقافية، ويعتمد هذا البعد بالأساس على العنصر البشري.

ثانياً/ أهداف التنمية الاجتماعية:

تسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق بعض الاهداف التنموية للمجتمع، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي (أمال، ٢٠١٨):

١. العدالة الاجتماعية: وهي ترتبط بتحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروات، وفرص الحصول على الخدمات العامة كالـتعليم الجيد والصحة وغيرها من الخدمات المجتمعية بصورة متساوية مع الجميع.

٢. تعزيز صحة الأفراد: الفرد الصحيح بعد اللبة الأولى للمجتمع الصحيح ومن خلاله تنهض الأمم والمجتمعات.

٣. تحقيق التعليم الجيد للجميع.

٤. الحد من البطالة المجتمعية.

### ٢,٢,٢,٣ التنمية البيئية:

إن فكرة التنمية البيئية تركز على حقيقة مفادها أن البيئة هي أساس التنمية، كونها تمثل وتكوّن الموارد والثروات الطبيعية التي تعد أساس العمل الزراعي والصناعي والتموي، فالحفاظ عليها بصورة رشيدة وعقلانية يؤدي إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي للمجتمع. والبيئة تعني المحيط الطبيعي الذي يعيش في الإنسان بكل ما يحوي من مياه وهواء وكائنات وخيرات وهبها الله له على هذه البسيطة (مسعودي، ٢٠١٩).

وتمثل قضية التنمية البيئية ضرورة حتمية وعاجلة في عصرنا الحالي نتيجة لما يحدث من تدهور كبير وواسع على مستوى البيئة المحيطة بنا، الأمر الذي يهدد الوجود البشري على المدى الطويل، ونتيجة لهذا فإن الحكومات والدول المتقدمة تسعى إلى تبني سبل واعتماد أنماط جديدة من التنمية تسمى التنمية البيئية، والتي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على البيئية والثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان وحمايتها من أجل استدامتها للأجيال القادمة. وتعد التنمية البيئية في الأساس تنمية شاملة للإنسان والبيئة المحيطة به، فهي تقوم على حسن تخطيط للبيئة وحمايتها وإعادة بنائها بصورة صحيحة تمنح الحياة والبقاء لجميع المخلوقات على هذه البسيطة (التوزاني، ٢٠١٣).

وقد اختلفت تعاريف التنمية البيئية وتعددت، فهي من منظور رواد الاقتصاد تعني الإدارة الأمثل للثروات والموارد الطبيعية للحصول على أقصى المنافع الاقتصادية مع الحفاظ على مصادر هذه الثروات ونوعيتها (كشان، ٢٠١٩).

ولهذا فإن الحفاظ على البيئية ومصادرها وترشيدها استخدام الموارد الطبيعية تمثل أهمية ملحة وضرورة لتحقيق التنمية الشاملة. ويعرف (الهرميل، ٢٠٢٠) التنمية البيئية بأنها وضع الخطط والاستراتيجيات لتنمية الثروات والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

بينما يعرفها (قالقيل، ٢٠١٨) بأنها الاستخدام الأمثل للطبيعة (الأرض الزراعية، الموارد المائية) بصورة تساهم في مضاعفة وتوسع المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. ويمكننا تعريف التنمية البيئية بأنها التنمية التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة من خلال الطرق والأساليب التي تحقق لها الاستدامة والتوازن، ووضع حداً للتجاوزات والانتهاكات التي تعجل بتدميرها وفنائها.

### أولاً/ أهداف التنمية البيئية:

تمثل التنمية البيئية أهم أبعاد التنمية المستدامة، ويسعى هذا البعد في الأساس إلى (قادري،

٢٠١٨):

١. التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، وهي التنمية التي ترضى وتصون حقوق الأجيال اللاحقة في حق العيش الكريم.

٢. تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات وتعمل على تحسين مستوى المعيشة والرفاهية.

٣. عدم الإضرار بالتنوع الحيوي للبيئة، وهذا يعد من أهم أهدافها وغاياتها، فالبيئة تعد منظومة مترابطة ومتداخلة مع جميع مكوناتها، ولهذا يعد المحافظة على التوازن البيئي شرطاً أساسياً لبيئة سليمة ومناسبة لاستمرار الحياة.

٤. تعمل على المحافظة على مكونات المحيط البيئي (البيئة) ومركباتها الأساسية، كالهواء والماء والشجر والحجر، لذلك تقوم على الخطط الطويلة والمدروسة التي تؤدي إلى حسن استغلال الثروات وعدم استنزاف الموارد الطبيعية.

٥. التنسيق، حيث تعمل جميعها بانسجام كامل داخل المنظومة الحيوية للبيئة بما يحقق التنمية المستدامة.

## ٢,٢,٣ خصائص التنمية المستدامة

ويرى بدران (٢٠١٤) بأن التنمية المستدامة لها عدة خصائص تميزها عن غيرها، وهي

كالآتي:

١. التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، وهي التنمية التي ترعى وتصون حقوق الأجيال اللاحقة

في حق العيش الكريم.

٢. تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات وتعمل على تحسين مستوى المعيشة والرفاهية.

٣. عدم الإضرار بالتنوع الحيوي للبيئة، وهذا يعد من أهم أهدافها وغاياتها، فالبيئة تعد منظومة

متزايدة ومتداخلة مع جميع مكوناتها، ولهذا يعد المحافظة على التوازن البيئي شرطاً أساسياً لبيئة سليمة ومناسبة لاستمرار الحياة.

٤. تعمل على المحافظة على مكونات المحيط البيئي (البيئة) ومركباتها الأساسية، كالهواء والماء والشجر

والحجر، لذلك تقوم على الخطط الطويلة والمدروسة التي تؤدي إلى حسن استغلال الثروات وعدم استنزاف الموارد الطبيعية.

٥. التنسيق، حيث تعمل جميعها بانسجام كامل داخل المنظومة الحيوية للبيئة بما يحقق التنمية

المستدامة.

## ٢,٢,٤ التنمية المستدامة في الإسلام

يعد مصطلح التنمية المستدامة مصطلحاً حديثاً بالنسبة للفكر الغربي، إلا أنه ليس جديداً

من منظور الإسلام، فقد وردت الكثير من النصوص في كتاب الله العزيز تحث على الحفاظ على

البيئة والعمل على صيانتها وحفظها وحسن الاستخلاف، وقد حثت كذلك الأحاديث النبوية على

حسن التعامل مع البيئة وحسن استغلال الثروات والموارد الطبيعية لضمان ديمومتها وصلاحياتها للحياة لجميع الاجيال المتعاقبة. علاوة على ذلك فإن مفهوم التنمية يعد أكثر شمولاً في الإسلام منه في المفهوم الحديث الذي تبناه المجتمع الغربي الحديث في قمة ريو في البرازيل عام ١٩٩٢، فالنظرة الإسلامية للتنمية المستدامة تعني إنها لا تتم بمعزل عن الضوابط الدينية التي تحول دون الإسراف أو الإهدار للثروات والموارد الطبيعية البيئية والعمل نحو حسن إدارتها والحفاظ عليها (عاقلي، ٢٠١٩).

تمثل التنمية المستدامة من منظور الإسلام عملية متعددة الأبعاد، بحيث تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع (البعد الداخلي) مع الحفاظ على البيئة المحيطة (البعد الخارجي) من جهة أخرى، وتسعى إلى حسن استغلال الموارد والثروات الطبيعية، مع القدرة البشرية لتحقيق الكفاية للأجيال الحالية وحفظ حق الأجيال القادمة، والتنمية المستدامة في الإسلام تمثل ضمير أخلاقي ذاتي يقوم على مسؤولية الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال اللاحقة (عشي، ٢٠١٢). ومن هذا المنطلق فإن الله قد استخلف الإنسان على هذه الأرض وسخر له كل الكون بخيراته وثرواته للانتفاع بها من دون تملكها، وتنميتها دون تدميرها، والحفاظ عليها دون الإسراف والعبث بها، تحقيقاً لمبدأ الاستخلاف في الأرض مع مراعاة عملية التنمية التي تلي احتياجات الأجيال الحاضرة مع ضمان حق الأجيال اللاحقة (الإيسيسكو).

ثم إن الإسلام عندما أوجب عمارة الأرض بالمفهوم الحديث (التنمية) جعل لمن يسعى إلى تنمية مجتمعه أو محيطه الذي يعيش عليه حوافز في الدنيا وحوافر في الآخرة (بهاء، ٢٠٠٨)، وهو ما ناقشه المفكر الإسلامي مالك بن نبي في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد)، حيث أوضح أن الإنسان يمثل الأساس في عملية التنمية والبناء داخل المجتمع الإسلامي وينال جزاءه في الدنيا والآخرة على حسن عمله (بن نبي، ١٩٧٢)، قال الله تعالى: (انا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) (الكهف: ٣٠).

وقد أعطى الله تبارك وتعالى الإنسان قيمة حقيقة وجعله محور العملية التنموية في الإسلام، وميزه الله بالقدرات الذهنية (العقل) والقدرات البدنية (الجسم السليم) فجعله خليفة له على هذه الأرض، قال الله عز وجل في سورة البقرة: (وإذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة) (البقرة، ٣٠). وهكذا فإنه ينبغي على المسلم العمل على تطوير وتنمية المجتمع والبيئة المحيطة به، ولا يظل عالة على الآخرين أو ينتظر مفاجآت تعمل على تغيير الكون، قال الله عز وجل: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الأنفال، ٥٢)، ولهذا فإن على المسلم العمل على حسن تنمية الأرض وعمارتها حسن استغلال الثروات والنعم التي منحها الله له على هذه الأرض تنفيذاً لأمر الله عز وجل (بهاء، ٢٠٠٨).

وتمثل التوجه التنموي صفة رئيسية في الفكر الإسلامي، ويمثل الإنسان عماد هذه التنمية، فالإنسان في الإسلام هو أساس التنمية والنهضة والنمو وهو محرك التنمية الأساسي، وهو في ذات الوقت غايتها، يقوم بما أمره الله تعالى من عمارة الأرض والاستخلاف فيها وفقاً لشرع الله (الجيوسي، ٢٠١٣)، وقد حث الإسلام على التطوير والبناء وتحسين العمل للأفضل لتحقيق المصالح والمنافع العامة للمجتمع، وينطلق مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي من مبدأ أن الله سخر هذا الكون لخدمة الإنسان من أجل تعمير الأرض وفقاً لمبادئ الحكمة الربانية وبما يحقق خلافة الأرض وعمارتها مع مراعاة الأمانة وحسن أدائها (يحياوي و عاقل، ٢٠١٩).

### ٢,٢,٤,١ تعريف التنمية المستدامة من منظور الإسلام

تعرف التنمية المستدامة في الإسلام بأنها: عمارة الأرض وخلافة الله فيها، وهي في الإسلام (التعمير) وتعني: القيام بشرع الله ومنهجه على هذه الأرض لتحقيق الكفاية الروحية والمادية لأفراد

المجتمع، والعمل على تحقيق النمو المستمر والدائم لجميع الاجيال المتعاقبة عن طريق حسن استخدام الموارد والثروات الطبيعية التي منحها الله عز وجل للإنسان على هذه الأرض.

فالتنمية المستدامة في الإسلام هي عملية حضارية تشمل كافة الجوانب المادية والروحية داخل المجتمع، بما يكفل حرية الأفراد ويساعدهم على إطلاق قدراتهم وطاقاتهم من أجل تحقيق حياة أفضل لحاضرهم ومستقبلهم. وقد حث الإسلام على التطوير والبناء وتحسين العمل للأفضل لتحقيق المصالح والمنافع العامة للمجتمع، ومفهوم التنمية في الإسلام ينطلق من مبدأ تسخير الكون للإنسان ليعمر الأرض وفق مبادئ الحكمة الإلهية بما يحقق الخلافة في الأرض مع الحفاظ على حسن أداء الأمانة فيها (يحياوي و عاقل، ٢٠١٩).

#### ٢,٢,٤,٢ التنمية المستدامة في التراث الإسلامي

يقول الإمام أبو الحسن الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية": بأن هناك علاقة ايجابية بين الدين وعمران الأرض (التنمية)، فالاهتمام بتنمية المجتمعات وتطويرها وحسن بنائها وعمارتها (التنمية) يدل على حسن التدبير والتفقه في الدين، وفقاً للقاعدة التي تقول (حيثما كانت مصلحة المسلمين فثم شرع الله)، وأوضح أيضاً إلى أن تحقيق الأمن والعدل هما أهم مقومات النهضة والعمران، فلا يمكن عمران الأرض ولا تنميتها في ظل غياب العدل والأمن، فعكس الأمن الخوف والفوضى، ولا عمران (تنمية) في ظل خوف وظلم، ولذلك فإن الإسلام يقوم على مبدأ العدل وتأمين الناس، ومن واجبات الأمير أو السلطان أو الرئيس في الإسلام عمارة الأرض وتنميتها بتحقيق العدل والأمان للمجتمع الذي يعد أساس التنمية (حميشو، ٢٠١٠).

ويوضح ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: بأن أساس خراب الدول والعمران هو الترف

والفساد، قال الله عز وجل: (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول

فدمرناها تدميراً) (الاسراء، ١٦)، وقال الله أيضاً في سورة الروم: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم، ٤١)، ويؤكد ابن خلدون على ان إقامة العدل هو أصل النمو وال عمران.

ويقول الامام الشاطبي: بأن العملية العمرانية (التنمية) تقوم على قاعدة دفع الضرر وجلب المصالح في الإسلام، وتكون بين الحفظ العمراني (الحفاظ على البيئة) وحفظ الضرورات الخمس في الدين (النفوس والمال والدين والعقل والعرض) (حميشو، ٢٠١٠)، ويوضح الإمام الأسدي: بأن صلاح الوسائل يؤدي إلى صلاح الأهداف والمقاصد، والعكس صحيح (ويعني أنه عندما تكون الوسائل المتبعة للتنمية سليمة وصحيحة مراعية حقوق البيئة والمجتمع على حد سواء، تتحقق التنمية) ومن هنا يمكن ملاحظة بأن الفكر الإسلامي عاجل قضية التنمية عن طريق إصلاح الدنيا والآخرة (عشي، ٢٠١٢).

### ٣،٢،٤،٣ التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي الحديث

ناقش المفكر الإسلامي مالك بن نبي في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) ركائز العملية العمرانية (التنمية)، وذكر بأن هناك ثلاثة ركائز تقوم على العملية التنموية في أي مجتمع، هي كالتالي (بن نبي، ١٩٧٢):

أ. الوجود البشري.

ب. أن تكون فاعلاً مؤثراً في الحياة، وليس الوجود فقط دون تأثير، (فالتنمية تتطلب حضور الإنسان الفعلي الذي يهدف إلى التغيير والتعمير وليس مجرد الوجود فقط).

ج. توليد الأفكار والحفاظ على الثقافات، لذلك فإن الأمم والمجتمعات إذا فقدت البشر وال عمران، تستطيع أن تنهض من جديد وتستأنف نشاطها ودورها العمراني التنموي إذا حافظت على ثقافتها وأفكارها (مثال المانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية).

ويقول المفكر أحمد صدقي الدجاني: بأن الدين الإسلامي شجع على التغيير الإيجابي (العمران) وحارب التغيير السلبي (الخراب)، كما ركز على أهمية الجانب الاخلاقي في مسار عملية التنمية. ويرى المفكر المصري طارق البشري: أن الفكر الإسلامي يسعى إلى تحقيق التنمية عن طريق ربط العلاقة بين فكر الإنسان وقيم الإسلام. وبحسب رأي الدكتور كمال المنوفي: فإن مؤشرات العملية التنموية في الإسلام تقوم على الكم والكيف معاً دون الفصل بينهما (حميشو، ٢٠١٠).

ولذلك فإنه يجب على الانسان استغلال الموارد الطبيعية الممنوحة من الله عز وجل بصورة صحيحة، لأن عدم استغلالها بالطريقة المثلى يعني اقتصادياً التخلف والفشل، وقد عبر القرآن الكريم عن التخلف (بالكفر بنعمة الله)، وبالتالي فإن توفر موارد رزقها الله سبحانه وتعالى عباده بها دون حسن استغلالها أو استغلالها بصورة خاطئة يعد كفر بها، وعاقبة ذلك كما قال الله تعالى في القرآن الكريم الفقر الجسدي والنفسي بالجوع والخوف (عمر م.، ٢٠١٥)، قال الله عز وجل: { وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون } (النحل، ١١٢).

٢,٢,٤,٤ أهداف التنمية المستدامة في الإسلام

يسعى الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي (إبراهيم،

: (٢٠٠٨)

١. تحقيق هدف إنساني، وهو الغاية والهدف النهائي للتنمية في الاسلام.
٢. تحقيق هدف اقتصادي، من خلال حسن استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء للجماعة والفرد.
٣. تحقيق الحياة الطيبة للإنسان، من خلال تحقيق العمران (التنمية) فالتنمية في الإسلام هي وسيلة لغاية واحدة وهي الحياة الطيبة، وهذا عكس التنمية بمفهومها الوضعي الذي يعتبرها غاية فيجعل الإنسان خادماً لها.
٤. التعليم، والذي يمثل حجر الأساس لبقية المجالات التنموية من وجهة نظر الإسلام. مثال (التجربة الماليزية)، التي عملت على محاربة الفقر والجهل والمرض، مع اشتراط أن يكون من يتولى رئاسة الوزراء قد شغل منصب وزير التربية والتعليم مسبقاً.

#### ٢,٢,٤,٥ خصائص التنمية المستدامة في الإسلام

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها التنمية من المنظور الاسلامي أهمها (درجي،

: (٢٠١٢)

١. الشمول: فالإسلام لا يفصل بين الجوانب الروحية والجوانب المادية في معالجة قضايا التنمية، كونه لا يمكن حل قضية التنمية المستدامة بمعزل عن تعاليم الإسلام، فمن غير المعقول أن يكون هناك تنمية تكفل حرية الرأي ولا تكفل لقمة العيش (النظام الرأسمالي)، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية تكفل لقمة العيش ولا تكفل حرية الرأي (النظام الاشتراكي)، لذلك فإن الإسلام شامل في معالجة قضية التنمية بحيث يكفل للأفراد تحقيق الجوانب الروحية كحرية الرأي والتعبير والتفكير وممارسة شعائرهم الدينية، ويكفل لهم أيضاً تحقيق الجوانب المادية والحاجات الأساسية لشؤون حياتهم، وبالتالي فإن أساسيات تحقيق التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الإسلام.

٢. التوازن: وهو يعني تحقق التوازن بين جوانب الحياة الروحية والعقائدية والجوانب المادية المعيشية، فلا ينمي الإسلام جانب دون آخر.

٣. العدالة: وهو يعني تحقيق العدالة والحرية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، كما يحرص الإسلام على تحقيق العدالة في التوزيع من خلال الحث على إتياء الزكاة الواجبة على المسلم وكذلك الترغيب في الصدقة ومساعدة المحتاجين، وهو مما يعني محاربة الفقر والحاجة، بما يضمن عدم وجود محتاج أو فقير.

٤. الكفاية: يرى الفكر الإسلامي أنه لا يوجد تناقض بين الموارد والثروات وكفاية الحاجيات، فقد يسر الله للإنسان جميع متطلبات الحياة، ولكن المشكلة تكمن في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وانعدام إرادته الحضارية وفساد نظامه وسوء التوزيع، ولذلك يدعوا الإسلام إلى تنمية الانتاج مع العدالة في التوزيع.

٥. الإنسانية: يسعى الإسلام إلى تحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع وتحريرهم من الاستغلال، فالله خلق الإنسان لعمارة الأرض وتنميتها ويكون خليفة الله في أرضه ولتأدية رسالة الله في هذا الكون من إقامة الحق والعدل وتحقيق شرع الله.

٢,٢,٤,٦ أسس التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

تقوم التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي وهي تنمية متوازنة على جميع الجوانب الروحية والمعنوية، وهي تمثل تنمية ذاتية تابعة من الإنسان ذاته استخلفه الله على هذه الأرض، يعمل على تنميتها والحفاظ عليها لضمان توفير احتياجات الأجيال الحاضرة مع ضمان حق الأجيال اللاحقة في إطار تنمية الروح والأخلاق والحضارة المجتمعية (دراجي،

٢٠١٢). ويرى (دراجي، ٢٠١٢) بأن التنمية المستدامة في الإسلام تقوم على هذه الأسس:

أ. الديمومة، هو يعني أن الإسلام يحث العطاء والبذل على الدوام، حتى في أصعب الظروف وأحلكها، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرستها، فليغرستها فله بذلك أجر " (أخرجه البخاري وأحمد ابن حنبل).

ب. الإنسان، وهو يمثل محور العملية التنموية، وحامل الأمانة الذي استخلفه الله على هذه الأرض.

ج. البيئة الخارجية المحيطة بالإنسان (الطبيعة) التي سخرها الله له لتلبية احتياجاته ورغباته.

د. حق الاستفادة واستغلال الثروات والموارد الطبيعية دون تملكها، قال الله عز وجل: { ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين } (الأعراف، ٢٤)، وذلك حتى تتمكن الأجيال اللاحقة من الانتفاع بهذه الثروات والخيرات والاستفادة منها.

#### ٢,٢,٤,٧ أبعاد التنمية المستدامة في الإسلام

تطلق فكرة التنمية في الإسلام من مبدأ تسخير الكون للإنسان من أجل عمارة هذه الأرض وفقاً لمبادئ الحكمة الإلهية وما يحقق الخلافة في الأرض مع الحفاظ على حسن أداء الأمانة فيها، وهو مفهوم شامل لنواحي التعمير (التنمية) في الحياة كافة وبالتالي فهو يقوم على بعدين أساسيين هما (سبأق، ٢٠١٨):

أولاً: البعد المعنوي الإنساني:

وهذا البعد يركز على بناء وتنمية الإنسان ذاتياً، وذلك من خلال تربية النفس البشرية دينياً وروحياً وخلقياً وتنمية القيم السامية التي غرسها الله فيه للقيام بالدور المنوط به في عبادة الله ونشر القيم والأخلاق التي هي أساس جوهر الدين الحنيف، ولذلك فإن إهمال هذا البعد في مشاريع ومسارات التنمية يؤدي إلى الانهيار الحضاري، ولذلك نلاحظ بأن الدول والمجتمعات الغربية قد

نبحث في تحقيق التنمية المادية، ولكنها فشلت في تنمية الجانب الروحي للإنسان، وهو ما أدى إلى الانحلال الأخلاقي والتفكك الاسري وانتشار الجرائم والأمراض النفسية. لذلك فإن تنمية النفوس هو أساس نهضة الأمم والمجتمعات ولا يمكن أن نؤسس لحضارة إنسانية إلا بإعمار وتركيب الجانب الخلقى والإنساني فيها وليس العمارة الحسية فقط.

ولإن الإنسان هو أساس تنمية المجتمعات ونهضتها، والقائم بها، فقد رفع القرآن الكريم والسنة النبوية من شأن قيمة الإنسان واهتمت به وبتنمية قدراته، لأنه خليفة الله على الأرض، ولذلك فقد حرم الله قتل النفس البشرية بغير حق وحافظ عليها وعلى جميع جوارحها لما لها من أهمية في عملية تحقيق العمران والخلافة على هذه الأرض (التنمية المستدامة).

وقد حث القرآن الكريم أيضاً على العلم والتعلم، وأن العلماء هم أخشى الناس لله جل جلاله، وحثت السنة النبوية كذلك على طلب العلم والتعلم والأخذ به، ورغبت إلى التماس أي طريق له، فمن أخذه أخذ بحظ وافر ونال خيري الدنيا والآخرة. وسعى القرآن الكريم والسنة النبوية على تحقيق الأمن النفسي للإنسان، فقد حث الرسول الكريم على حسن المعاملة واحترام الآخر والتسامح وحرص ترويع المسلمين، وحرص القرآن الكريم والسنة النبوية على سلامة عقل الإنسان، وحرمت كل ما يتسبب في ذهاب العقل والوعي وفتور البدن.

وحرص الإسلام إلى تغيير سلوكيات الناس السلبية إلى الايجابية وتحويل الأيدي العاطلة إلى أيدي عاملة ومنتجة. وفي هذا المجال حث القرآن الكريم والسنة النبوية على إتاء الزكاة والصدقات وإطعام المساكين وإعانة المحتاجين، والتكافل المجتمعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والكسائي.

## ثانياً: البعد المادي التعميري:

وهو يعني عمارة الأرض في مختلف المجالات وحسن استغلال الموارد والإمكانات المادية وفق مبدأ تحقيق الخلافة بما يكفل الحياة الطيبة للإنسان، مع الحفاظ على ما سخر الله له في هذه الأرض بما يوافق مبدأ الأمانة التي حملها، وتحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع.

وتمثل عمارة الأرض في الإسلام غاية دينية وشرعية، وهي عبادة الله وخلافته في هذه الأرض. وتشمل عمارة الأرض من منظور الفكر الإسلامي جميع وسائل تحقيق التنمية المستدامة، فقد خلق البشر من أجل ثلاث غايات يقوم بها الإنسان على هذه الأرض:

- عبادة الله، قال الله عز وجل: { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } (الذاريات، ٥٦).
- الخلافة، قال الله عز وجل: { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً } (البقرة، ٣٠).
- وعمارة الأرض، قال الله عز وجل: { هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا } (هود، ٦١).

وهناك ترابط وثيق بين هذه المهام، فخلافة الله في الأرض هي من العمارة والتعمير، وعمارة الأرض هي من عبادة الله. والله تعالى عندما أمر الإنسان أن يعمر الأرض وفر له جميع مقومات العمارة والمتمثلة في ثلاثة أمور هي:

١. العقل الذي ميزه الله به عن سائر المخلوقات.
٢. الجسم القوي والصحيح الذي يمكنه من تحقيق شرع الله وعمارة الأرض.
٣. الإمكانيات والوسائل التي تمكنه من تحقيق الاستخلاف وعمارة الأرض.

## ٢,٢,٤,٨ القيم الإسلامية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

وضح الدكتور إبراهيم يوسف (مستشار المركز العلمي للاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر)، بأن قيم الإسلام لها علاقة وثيقة بالتنمية والمجال العمراني، ويقسم هذه القيم إلى (بهاء، ٢٠٠٨):

١. قيم تحقيق التنمية، وهي: قيم العمل، ضبط استهلاك الأفراد، حسن استغلال الموارد والثروات.
  ٢. القيم الدافعة لديمومة التنمية، وتمثل في: طلب العلم، وتحقيق الغاية منه.
  ٣. القيم الممهدة لتحقيق التنمية، وتشمل: قيم الخلافة الرشيدة، وملازمة الجماعة، تحقيق العدل الاجتماعي، وتحقيق قيم الشورى، وبالتالي فإن تحقيق هذه القيم يؤدي إلى الحفاظ على البيئة ويساهم في تحقيق التنمية العمران.
- فالخطط التنموية من وجهة نظر الإسلام ينبغي أن تكون متناسقة مع قيم الإسلام، لأن تقمص قيم الحضارات الأخرى أو معتقداتهم يؤدي إلى الفشل، وقد أوضح المفكر الإسلامي "مالك بن نبي": أنه عندما تم نسخ التجربة الألمانية الناجحة على المجتمع الإندونيسي فشلت نتيجة لاختلاف القيم الحضارية (بهاء، ٢٠٠٨)

## ٢,٣ الكفاءة والفعالية

تحتوي الكثير من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بعلم الإدارة على العديد من المفاهيم والمصطلحات الهامة والتي تؤثر على طبيعة بيئة العمل. ويعد مفهوم الكفاءة والفعالية من المفاهيم والمصطلحات الإدارية الهامة، فقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية مفهومي الكفاءة والفعالية من منظورها الخاص، مع التركيز على أبعاد محددة في دراستهما، الأمر الذي أدى إلى خلط

بين كل منهما، ويرجع هذا إلى عدة إشكالات قد تكون مرتبطة بالبناء النظري والعناصر الخاصة بالكفاءة والفعالية، وكذلك المؤشرات المستخدمة في التعبير عن مفهومي الكفاءة والفعالية (رياض، ٢٠١٤).

ويرتبط لدى الكثير من الاقتصاديين في الفكر الرأسمالي مفهوم الكفاءة والفعالية بالمشاكل الاقتصادية، المتمثلة في كيفية حسن استغلال الموارد المتاحة من أجل تلبية احتياجات الافراد والجماعات ومدى تحقيق المنظمة للأهداف المدروسة سلفاً، ويطلق على المنظمة أو المؤسسة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها فعالة (بورقة، ٢٠٢٠).

والكفاءة والفعالية تمثلان وجهان لعملة واحدة، فهما متلازمان ومترابطان حينما يتعلق الأمر بقياس مدى تحقيق الإنجازات أو الأهداف. أيضاً ينعكس هذا التوجه الذي يحدد جودة الأداء من خلال البعدين (الكفاءة والفعالية) مع بعض، حيث يعرف على أنه العلاقة بين الجهد والنتيجة (مزهوده ع، ٢٠٠١). وهناك من المؤلفين من يضيفي الطابع الاستراتيجي على مفهوم الكفاءة والفعالية، كما ذكر (مزهوده ع، ٢٠٠١) أن أداء المنظمة أو المؤسسة يتمثل في مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها ومدى قدرتها على مواجهة القوى التنافسية.

ويعتبر مفهوم الكفاءة ومفهوم الفعالية مفهومين متلازمان مترابطان، يرتبط كل منهما بالآخر، فلا يمكن للكفاءة أن تتحقق إلا إذا كانت الفعالية متوفرة، وكذلك لا يمكن للفعالية أن تتحقق إلا إذا كانت الكفاءة متوفرة، ونتيجة لهذا الترابط الشديد بينهما فإنه لا يمكن الفصل الدقيق بين المفهومين إلا بصعوبة بالغة ويحتاج لمجهود علمي كبير (نسيم، ٢٠١٦). كما أكد عبد الملك (عبد الملك، ٢٠٠١) بأن الكفاءة والفعالية عنصرين متلازمان حين يتعلق الامر بقياس الإنجازات.

ومفهوم الكفاءة يأتي ملازماً لمفهوم الفاعلية، ولكن لا يجب أن يستخدم بالبادل، فقد تكون المنظمة فعالة، ولكنها غير كفؤة! وهذا يعني أنها تحقق أهدافها، ولكن بتكاليف عالية، وبالتالي فإن عدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فاعليتها، فالكفاءة تعني "إنجاز العمل أو تحقيق الهدف بصورة صحيحة" بينما الفاعلية تعني "إنجاز أو تحقيق العمل أو الهدف الصحيح" وهكذا فإن المفهومين يكمل كل منهما الآخر (سعال، ٢٠١٨).

بحسب (رياض، ٢٠١٤) فإن المؤسسات والمنظمات عادة تستخدم مصطلحي الكفاءة والفعالية بهدف وصف طبيعة العاملين، ومن أجل تحسين العمل على تحسين وتطوير بيئة العمل، ويبدو في بداية الأمر أن هاذين المصطلحين متشابهان معاً، لكن يوجد في حقيقة الأمر اختلاف كبير في طبيعة المفهومين، فمثلاً:

- من حيث إنتاجية الموظف: يتميز الموظف الذي ينتج مستوى مرتفع بالفعالية، بينما الموظف الذي ينتج بشكل سريع وأسلوب ذكي يتصف بالكفاءة.
- من حيث طريقة تنفيذ المهام: تعكس الفعالية المستويات الخاصة في أداء المدراء والعاملين للمهام والواجبات، بينما الكفاءة فهي تعكس الوقت المستغرق في تنفيذ المدراء والعاملين لهذه المهام والواجبات الخاصة بهم.

وهنا سوف نناقش المفهوم النظري لمصطلح الكفاءة والفعالية كلاً على حده، حيث نفصل

ماذا تعني الكفاءة وماذا تعني الفعالية.

٢,٣,١ الكفاءة (Efficiency)

٢,٣,١,١ مفهوم الكفاءة:

- في اللغة: فإن الكفاءة لغة تعني القدرة على الأداء الجيد للفرد بشكل يعكس قوته وقدرته على

إنجاز ما كلف به، وتعني في المعجم الوسيط بأنها القدرة على تصريف العمل. (نسيم، ٢٠١٦).

- وفي الاصطلاح: تعددت التعريفات التي قدمها رواد ومفكرو الإدارة لمفهوم الكفاءة، لعل أبرزها

ما ذكرته منظمة الإنتاجية الآسيوية وهو " أداء الأشياء الصحيحة في الوقت الصحيح والمكان

الصحيح، بواسطة الأشخاص المؤهلين" ومن ثم تهدف الكفاءة إلى إنجاز الأعمال والمهام بشكل

اقتصادي من حيث الجهد والوقت والمال (رياض، ٢٠١٤). ويعرفها (نسيم، ٢٠١٦) بأنها قدرة

الفرد وتمكنه من أداء المهام والأعمال المطلوبة منه، وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة بمهارة

واقترار، ويمكن تعريف الكفاءة بشكل عام سواء كان المقصود بها الفرد، أو الجماعة، أو

المنظمة، أو الهيئة. الخ بأنها "القدرة على تحقيق الأهداف". ولهذا يرى (نسيم، ٢٠١٦) بأن

أساس التقدم والتنمية لأي مجتمع تبدأ من العنصر البشري وأهمية تحسين وتنمية مهاراته وكفاءته،

وأن كفاءة الفرد تبقى دائماً هي العنصر الحاسم والمفتاح الحقيقي في كفاءة المنظمة والمجتمع.

## ٢,٣,١,٢ أنواع الكفاءة:

يتفق الباحثون بأن هناك ثلاثة أنواع للكفاءة، وهي (الأمين، ٢٠١٣):

• الأول/ الكفاءة الفردية: وهي تعني مسؤوليات الفرد أو الأفراد تجاه الأحداث والقضايا التي

يواجهونها في حياتهم المهنية، والكفاءة الفردية تتميز بالمعرفة الواسعة لمواجهة الحوادث المتنوعة في

الحياة، وتمثل العديد من الأبعاد التي تشمل القدرات والمهارات التنظيمية والخبرات المعرفية التي

ترتبط بها من أجل ضمان تحقيق الأداء الأفضل مع ضمان الميزة التنافسية للمنظمة. ويمكن

تعريف الكفاءة الفردية بأنها الكفاءة العملية أو المهنية، وذلك لأنها تتضمن مجموعة أو عدد من

الخبرات والمهارات والمعارف التي يتم تطبيقها في بيئة العمل.

• الثاني/ الكفاءة الجماعية: وهي تعد من المجالات التي توليها المنظمة أو المؤسسة اهتمام كبير، حيث أنها تساهم في تعزيز وتنمية التعاون بين مكونات الكفاءة الفردية، وتعد الكفاءة الجماعية أحد نتائج التعاون الملموس بين كافة أنواع الكفاءة الفردية. والكفاءة الفردية تستند على عدد من الأسس، كالإعداد للعروض، بناء التعاونيات، والتعلم من الخبرات والمعارف الجماعية.

• الثالث/ الكفاءة الاستراتيجية: وهي تمثل كفاءة مرتبطة بإدارة الموارد البشرية، والتي تحديد الكفاءات والمهارات الخاصة لدى الموظفين والعاملين في المنظمة والعمل على مقارنتها مع المتطلبات التي تساهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للمنظمة.

### ٢,٣,١,٣ خصائص الكفاءة:

ذكرت شنكامة (٢٠١٣) عدة خصائص للكفاءة، أهمها ما يلي:

- أنها تعمل على توفير المعارف والخبرات والمختلفة بهدف تحقيق غايات أو أهداف معينة، فالعامل أو الشخص الذي يتميز بالكفاءة يستطيع تنفيذ الواجبات المنوطة به بشكل كامل.
- أنها مفهوماً متجرداً، فالكفاءة هي صفة غير مشاهدة، ولكن نستطيع مشاهدة الوسائل والأدوات المستخدمة للوصول نحو تحقيق الأهداف والغايات.
- تعتبر الكفاءة صفة مكتسبة، فالأفراد لا يولدون أكفاء للقيام بتنفيذ الخطط والمشاريع المحددة، بل يكتسبون هذه الصفة نتيجة للتدريب والتأهيل.

### ٢,٣,١,٤ مؤشرات لقياس كفاءة المنظمة:

بحسب (نسيم، ٢٠١٦) فإنه يوجد أربعة مؤشرات نستطيع من خلالها قياس مدى كفاءة

المنظمة أو المؤسسة، وهي كالتالي:

- مدى التزام المنظمة بإعداد التقارير الخاصة بمتابعة أنشطتها.

- مدى إقامة عملها وفقاً للخطط المعدة سلفاً.
- مدى نجاح الخطط في تحقيق أهدافها.
- تحديد معوقات تحقيق الخطط وكيفية التغلب عليها ومواجهتها.

## ٢,٣,٢ الفعالية (Effectiveness)

### ٢,٣,٢,١ مفهوم الفعالية:

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الفعالية، ففي اللغة: الفعالية تعني "القدرة على التأثير والتأثر الفعلي"، يقال في المعجم الوجيز فعل الشيء فعلاً وفعالاً أي عمله وفعله، والفعل هو العمل، وتفاعل أي أثر في الآخر وتأثر به، وفي قاموس علم الاجتماع فإنها تعني: استخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق الأهداف (نسيم، ٢٠١٦). أما اجرائياً: فقد تميزت الأدبيات التي تناولت مفهوم الفعالية بقدر كبير من التعريفات والنقاشات، فمنهم من يرى بأن الفعالية هي قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح، أو زيادة العملاء، أو درجة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة لهم، والبعض يرى بأنها القدرة على تحقيق رضا العاملين، وغيرهم يرى بأنها قدرة المنظمة على تقديم أشياء ذات قيمة للمجتمع، وفيما يلي ذكر لبعض التعريفات التي قدمها وناقشها مفكرو الإدارة لمفهوم ومصطلح الفعالية (رياض، ٢٠١٤):

حيث ذكر بيتر داركر (Peter F. Drucker) تعريفاً للفعالية باعتبارها "فعل الأشياء الصحيحة" ومن ثم تقيس الفعالية قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف والغايات المعروفة والمحددة مسبقاً، وقد اقترح بيتر داركر متطلبات عديدة يجب توفرها من أجل تحقيق الفعالية لعل أهمها هي: إدارة الوقت، تعزيز وتقوية البناء التنظيمي، تحديد وترتيب الأولويات، التوجه بالنتائج، وصنع القرار. في حين يرى كل من سانتيجو سيمباس ورومان جارسيا (Santiago S. Simpas, Ramon M. Garcia) الفعالية بأنها مؤشر هام

لقياس الأداء، ويمكن تعريفها بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وغاياتها فضلاً عن تحقيق رضا العملاء، فحتى تكون فعالاً: يجب أن يتم الفعل وأن تقدم الخدمة في الوقت المناسب، وأن تتوافر بالجودة المناسبة وبالكمية المطلوبة، ومن وجهة النظر السلوكية يمكن النظر للفعالية باعتبارها الأداء الناجح لدور محدد. ووفقاً لكل من فارمر وريتشمان

(Farmer & Richman) فإن الفعالية الإدارية ترتبط بقدرة الإدارة على تحقيق

الأهداف التنظيمية في ظل القيود البيئية أو الأحداث غير المتوقعة، وعلى المدى الطويل تتضمن الفعالية الإدارية قدرة المنظمة على النمو والتكيف. ويرى نسيم (٢٠١٦) بأن الفعالية تعني: القدرة على القيام بالعمل المطلوب على النحو المطلوب الذي يحقق الهدف المطلوب.

٢,٣,٢,٢ مفهوم الفعالية:

ذكر (المساعد، ٢٠١٠) ثلاثة أنواع للفعالية وهي:

• **الأول/ الفعالية الشخصية:** وهي الفعالية التي تعتمد على تحقيق أهداف المؤسسة أو المنظمة والتي تساعد على تحقيق نجاحها، وينبغي ألا تتناقض أهداف الأفراد الشخصية في المنظمة مع أهداف المنظمة ذاتها.

• **الثاني/ الفعالية الظاهرية:** وهي التي تعني الاعتماد على سلوك الأفراد الظاهر، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة أو المتبعة للوصول نحو تحقيق الأهداف، ولذلك تكمن صعوبة قياس الفعالية اعتماداً على السلوك الملاحظ وإهمال النتائج والمخرجات المطلوبة.

• **الثالث/ الفعالية الإدارية:** وهي الفعالية التي ترتبط بالأنشطة والمهام المتعلقة بالإداريين، ومهاراتهم في تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة.

### ٢,٣,٢,٣ خصائص الفعالية:

بحسب (بوتيفور، ٢٠٠٩) فإن هناك ثلاثة خصائص لفعالية المنظمة أو المؤسسة وهي

كالآتي:

- **التداخل:** وهو يعني الترابط بين المدراء والموظفين وفاعليتهم مع المنظمة وبيئتها، مع التفريق بين كل منهم. فقد يكون الموظف فعالاً، غير أن بيئة العمل هي من تعيق فعاليته، وأيضاً قد يكون بعض الموظفين في فريق العمل غير فعالين، ولهذا ينبغي التنسيق لتحقيق الفعالية بين كافة العناصر ولا تتعارض مع بعضها البعض.
- **النسبية:** وهو يعني مدى نسبة تأثير الفعالية بالمنظور الخاص بتقييمها.
- **التفاعل:** تتفاعل معايير الفعالية ويؤثر بعضها على بعض، فهي قد تؤدي إلى إضعاف بعضها البعض أو تقوية بعضها البعض.

### ٢,٤ منظمات المجتمع المدني

يعد هذا المصطلح والمفهوم من المصطلحات الحديثة في مجال السياسة والاقتصاد، وقد شهد هذا المفهوم انتشاراً واسعاً في العقدين الماضيين، وذلك نتيجة لتطور وتوسع عمل الدول والحكومات بشكل عام الأمر الذي أدى إلى صعوبة قيام الدول أو الحكومات بالقيام بجميع مهامها تجاه مجتمعاتها من جهة، وأيضاً نتيجة لقرب منظمات المجتمع المدني من عامة أفراد المجتمع من جهة أخرى. وقد أضحت منظمات المجتمع المدني ضرورة حتمية وملحة في المجتمعات اليوم وذلك لأنها تعمل في مجالات وميادين مختلفة من أجل تحقيق وتلبية احتياجات المواطنين والأفراد بصورة مستقلة عن سلطة الدول والنظام السياسي، الذي حالت التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تمكينه في تحقيق الواجبات والمهام المنوطة عليه.

## ٢,٤,١ مفهوم منظمات المجتمع المدني

• المنظمة: وتمثل شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال، ويتم إدارتها من قبل مجموعة من الأشخاص يمثل مجلس الإدارة، ويكون منتخب عن طريق الجمعية العامة للمنظمة، وهناك نوعين من المنظمات الحكومية، وغير الحكومية (المدينة أو الأهلية)، أو يمكن تعريفها بأنها: جملة المؤسسات أو الهيئات المدنية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعمل في مجالات مختلفة وباستقلال ذاتي عن سلطة الدولة (خضير و نداء، ٢٠١٦).

• المجتمع: لغة يعني اجتماع الشيء أي إنظم وتشكل، وفي الاصطلاح: يعني مجموعة من الناس الخاضعين لقوانين معينة، وتقوم بالأنشطة والأعمال التطوعية التي لا تستهدف الربح (هرموش، ٢٠١٠).

• مدني: اسم منسوب إلى مدينة، خاص بالمواطن أو بمجموع المواطنين، وهو عكس عسكري، الأمر الذي يعني في حقيقة الأمر بأنه غير رسمي، أي متميز أو منفصل عن الدولة (هرموش، ٢٠١٠).

### تعريف منظمات المجتمع المدني:

هي مجموعة هيئات أو تنظيمات طوعية تعمل على ربط المجتمع بالدولة والنظام السياسي، وتسعى إلى تحقيق المصالح المعنوية والمادية لمتنسييها وأعضائها، وتعمل على الدفاع عن مصالحهم في إطار الالتزام بمعايير الاحترام والتسامح والقبول بالتعددية وكذلك احترام حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لمريني زهرة و معلم صاره، ٢٠١٨). وفي تعريف البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني يقول بأنها مجموعة واسعة من التنظيمات التي تضم: الجمعيات الأهلية، المنظمات المدنية، النقابات، الجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية (جمعان، دور منظمات المجتمع

المدني في تنمية المجتمعات المحلية، (٢٠١٥). ويمكن تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها تلك المنظمات التي تقوم بالأعمال التطوعية بصورة ذاتية رغبة في تحقيق تطلعات وطموحات أفراد المجتمع، وبصورة مستقلة عن الدولة والنظام السياسي.

### والتعريف الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني:

هي مجموعة من الهيئات أو المنظمات التي تقوم على أساس طوعي تعمل كحلقة وصل وربط المجتمع المدني بجميع مكوناته وأطرافه وبين نظام الحكم أو النظام السياسي، وتهدف إلى تحقيق المصالح المعنوية والمادية للأفراد والمواطنين، وتسعى إلى تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم وتعمل على الدفاع عن مصالحهم في إطار الالتزام بمعايير الاحترام والتسامح والقبول بالتعددية واحترام حقوق الانسان (الدويش، ٢٠١٠).

### ٢،٤،٢ النشأة والظهور

#### أ. المجتمع المدني في الفكر الغربي القديم:

• المدرسة الكلاسيكية: وذلك خلال فترة النهضة وحتى القرن الثامن عشر، وكان هذا التعبير عن المجتمعات التي خرجت عن النظام الطبيعي وتكونت لاحقاً عن طريق فكرة العقد الاجتماعي القائمة على فكرة العقد أو الاتفاق بين أفراد المجتمع والدولة أو النظام السياسي. ومن هذه المرحلة خرج المجتمع من النظام الطبيعي (الفطري) إلى حالة المدنية التي تتمثل بنظام سياسي قائم على مبدأ العقد والاتفاق بين الافراد والنظام السياسي (لمريني زهرة و معلم صاره، ٢٠١٨).

• أما في الفكر الغربي الحديث: فيرى العالم فيري هيغل بأن المجتمع المدني يكون بعد بناء وظهور

الدولة والنظام السياسي، ويتشكل المجتمع المدني حسب هيغل من أفراد يهتمون بمصالحهم

وأهدافهم الخاصة ويتعاونون فيما بينهم من أجل تحقيقها. وهذا يعني بأن المجتمع المدني لدى هيغل يمثل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية (هرموش، ٢٠١٠).

• أما في الفكر الماركسي: فيعتقد ماركس بأن المجتمع المدني يمثل صراعاً بين الطبقات المتعارضة والمصالح، وهو يتمثل في كل أشكال الحياة الاجتماعية قبل نشوء النظام السياسي أو الدولة. ويرى الفيلسوف الايطالي انطونيو غرامشي، بأن المجتمع المدني عبارة جزء من البيئة الطبيعية، وهذه البيئة تنقسم الى مجتمعين مدني وسياسي، المدني مهمته السيطرة على عن طريق الايديولوجيا والثقافة، بينما السياسي مهمته السيطرة والاكراه، وبالتالي فالمجتمع المدني عند غرامشي لا يعني التنافس الاقتصادي وإنما التنافس الايديولوجي (حميطوش، ٢٠١٨).

#### ب. المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

في خضم التحولات العالمية ونتيجة للعولمة وحركات الاستقلال في العالم العربي، بدأ الحديث عن المجتمع المدني لدى شريحة من المفكرين والمثقفين العرب كوسيلة من وسائل النهضة وتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي، وقد كان ظهور مفهوم المجتمع المدني إلى البلدان والمجتمعات العربية متأخراً مقارنة بالمجتمعات الغربية، و يعود ذلك إلى أن المفكرين العرب لم يكونوا يعيرون هذا المفهوم اهتماماً كبيراً كالقضايا القومية مثل الوحدة العربية والقضية الفلسطينية، ولم تكن الأنظمة السياسية في ذلك الوقت ترى بأن هناك ضرورة ملحة لوجود المجتمع المدني بكافة أطرافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كونها كانت تدعي بأن لديها القدرة على تلبية جميع الاحتياجات وتلبية جميع التطلعات دون مشاركة منظمات وهيئات مدنية (شاوي، ٢٠١٦).

وقد تم ظهور المجتمع المدني الحديث في واقع البلدان العربية بصورة ملموسة نتيجة للتغيرات وللتحولات السياسية والاقتصادية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، ولينتشر أكثر مع ظاهرة

العولمة والانفتاح العالمي. ونتيجة لهذه التحولات الكبيرة ظهر عجز الأنظمة الحاكمة التي لم تستطيع مواكبة هذه التحولات والتفاعل معها، ولم تلب أو تحقق طموحات وآمال المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقد ظهر مفهوم المنظمات المدنية المجتمعية كموضوع جوهري للتفكير لحماية السبعينات من القرن الماضي في دول المغرب العربي، يعود هذا التباين في اعتقادي إلى طبيعة وخصوصية الدول في المغرب العربي، كون الأنظمة الحاكمة في دول الشرق الأوسط أكثر محافظة عن الدول في المغرب العربي، وكانت النخب الثقافية في دول المغرب أكثر تأثراً بما يجري في الغرب، لأنها أقرب عهداً بالاستعمار، وأقرب جغرافية إلى أوروبا من نظيرتها في المشرق (لمريني زهرة و معلم صاره، ٢٠١٨).

### ٢,٤,٣ مكونات المجتمع المدني

للمجتمع المدني مكونات متعددة أهمها: (الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية، المنظمات المدنية غير الحكومية التنموية والحقوقية والدفاعية التي تتبنى حقوق الإنسان والمرأة وتنمية المجتمع، الجمعيات الثقافية، الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر، النقابات المهنية والعمالية مراكز الدراسات والأبحاث، مراكز الشباب واتحادات الطلاب، الحركات الاجتماعية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، الغرف التجارية والصناعية، الأحزاب السياسية) (إسماعيل، ٢٠٠٨).

### ٢,٤,٤ أركان المجتمع المدني

تمثل أركان المجتمع المدني في الآتي (عثمان وعرفان، ٢٠١٤):

- الشرعية القانونية.
- حرية العضوية.

- الاستقلالية.
- حرية المشاركة.
- الهيكل التنظيمي.
- الاندماج بالسياق الحضاري والاجتماعي.

### ٢,٤,٥ خصائص منظمات المجتمع المدني

تتميز منظمات المجتمع المدني بعدة خصائص وسمات تميزها عن غيرها أهمها ما يلي: (هرموش،

٢٠١٠):

أ. التكيف: ويعني قدرة المنظمة على التكيف في جميع أوضاع البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها،

فعندما تكون المنظمة قادرةً على التكيف تكون أكثر كفاءةً وفاعلية. وهناك عدد من مؤشرات

التكيف المقصود وهي:

- التكيف الزمني: ويعني مقدرة المنظمة الاستقرار والاستمرار لأطول فترة زمنية.
- التكيف الجيلي: ويعني مقدرة المنظمة الاستمرار جيلاً بعد جيل.
- التكيف الوظيفي: ويعني القدرة على التغيير والتعديل في الاستراتيجيات والأنشطة لمواكبة الظروف المستجدة.

ب. الاستقلال: هو يعني أن تكون المنظمة أو المؤسسة مستقلة في قراراتها وغير تابعة لغيرها حتى لا

يتم السيطرة على قراراتها. وهناك بعض مؤشرات للاستقلالية منها ما يلي:

- الاستقلال المالي: ويعني هل تتلقى تمويلاً من الدولة أو من جهات خارجية أخرى.
- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية

بعيداً عن تدخل النظام السياسي والدولة، وبالتالي انخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية.

ج. **التعقد:** يقصد به تعدد المستويات الأفقية والرأسية داخل المنظمة، ويعني تعدد الإدارات

الداخلية، وانتشارها على نطاق واسع جغرافياً.

د. **التجانس:** ويعني عدم وجود خلافات وصراعات داخلية تؤثر على أنشطة وبرامج المنظمة،

فعندما تكون الانقسامات والصراعات داخل المنظمة المدنية ترتبط بطبيعة نشاطها وممارستها

وتحل بطريقة سليمة كلما تزيد من تطور المنظمة، إذ يعتبر هذا مقياس على كفاءة وفعالية

المنظمة، وكلما كانت الصراعات ترتبط بقضايا وأهداف شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة كان

ذلك مؤشر على ضعف وتخلف المنظمة.

### ٢,٤,٦ وظائف منظمات المجتمع المدني

هناك العديد من الوظائف والممارسات الهامة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بمختلف

أطرافها وفتاتها، والتي يمكن أن تساهم من خلالها في تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل أهم وظائف

منظمات المجتمع المدني فيما يلي (بوشنقير، ٢٠١٤)، (عثمان و عرفان، ٢٠١٤):

• **سد الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** يمكن أن تحل منظمات المجتمع المدني محل الدولة

الذي قد يحدث بانسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي

وإلا قد يتعرض المجتمع للاهتزاز خاصة لدى الفئات التي تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد

عليها في اشباع احتياجاتها ورغباتها، كما يحدث عند الغزو أو الاحتلال الأجنبي أو الحرب أهلية.

• **تقديم الخدمات ومساعدة المحتاجين:** وذلك من خلال البرامج والخدمات الخيرية الانسانية

لمساعدة الفئات الضعيفة التي تتواجد على هامش المجتمع، وهي تقوم بتوفير الخدمات

والاحتياجات للمحتاجين من خلال تقديم العون والمساعدة لفئات المجتمع.

- تحقيق التكامل الاجتماعي: هذه الوظيفة تبرز أهميتها عند ضعف أو عدم وجود طرق عامة للتعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التعبير والتأثير في صناعة القرارات السياسية التي تمس حياتهم بصورة مباشرة.
- تجميع المصالح: من خلال توحيد المواقف وبلورتها لتحقيق الغايات والأهداف المجتمعية، وتتم ذلك من خلال الأحزاب والنقابات العمالية والمنظمات المدنية وغيرها من أركان المجتمع المدني.
- تحسين مستوى الدخل وزيادة المعيشة: ويعني القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها.
- إفراز قيادات شابة جديدة: إعداد وتأهيل قيادات شابة جديدة، من خلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والتي تعد مخزوناً ومستودعاً يضم كل أطراف المجتمع المدني، الذين يتم اكتشافهم من خلال البرامج والأنشطة الجماعية والتي يمكن أن تتولى مسؤوليات قيادية وهامة في المجتمع المحلي والقومي لاحقاً.
- نشر ثقافة العمل التطوعي: نشر ثقافة العمل التطوعي وقيمه، وتعزيزها في الأجيال الناشئة واللاحقة والتوعية بأهمية العمل الجماعي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة المجتمعية ونشر قيم التسامح وقيم الاحترام.
- العمل على تحقيق النظام والانضباط داخل المجتمع: والتي تعد من أهم وظائف المجتمع المدني، وتمثل أداة لفرض الرقابة السياسية.
- العمل على تحقيق مبادئ الديمقراطية: من خلال توفير قناة للمشاركة الحرة والاختيارية في جميع المجالات العامة والخاصة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهي تمثل أداة للمبادرات

الفردية والجماعية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية. من خلال حرية الرأي والرأي الآخر، وتحقيق الشفافية والتسامح والقبول بالآخر.

- **النشئة الاجتماعية والسياسية:** من خلال المشاركة في عمليات البناء المجتمعية وغرس القيم النبيلة والمبادئ السامية في نفوس المواطنين، وكذلك تعمل المنظمات على توعية وتنشئة أفراد المجتمع في إطار برامج تعليمية وتوعوية ومن خلال معياري الاعتماد المتبادل والثقة المتبادلة.
- **الوفاء بالاحتياجات وحماية الحقوق:** من خلال حماية ورعاية حقوق الإنسان، وضمان حرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم والتجمهر، وحرية الفكر والتنظيم وتأسيس الهيئات المدنية والجمعيات والالتحاق بها والحق في المعاملة المتساوية أمام القانون.
- **الوساطة والتوفيق:** من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على الوساطة والتنسيق بين النظام السياسي والافراد عن طريق نقل احتياجات الافراد إلى النظام السياسي بصورة سلمية.
- **المشاركة والتعبير:** تستطيع إيصال أصواتهم عبر قنوات اتصال واسعة لعرض أفكارهم للنظام السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني، والتي من خلالها يعبرون عن مصالحهم وتوجهاتهم بطريقة منظمة وسليمة.

#### ٢,٤,٧ منظمات المجتمع المدني في اليمن

- نبذة تاريخية عن تطور منظمات المجتمع المدني في اليمن (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠٤): عرف اليمنيون أشكالاً متعددة من العمل الجماعي الخيري والانساني منذ القدم، وقد تجسد ذلك في الكثير من الجهود التنموية مثل إنشاء السدود والصهاريج، وكذلك تقديم أنواع

المساعدة للأسر الفقيرة والمحتاجة وبناء المنازل والمساجد، وقد مثلت تلك الجهود حجر الأساس

والنواة الأولى للعمل الاجتماعي التنموي الحديث.

• وقد مرت عملية تطور وتأسيس منظمات المجتمع المدني في اليمن بعدة مراحل:

أ. مرحلة ما قبل الاستقلال:

بدأت هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين، نتيجة لمعاضة الاستعمار البريطاني في الجنوب، ومناهضة الحكم الامامي في الشمال الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المنظمات والجمعيات كآلية من آليات المعارضة، ومن أجل إيصال صوتها للمجتمع والسعي نحو تحقيق الأهداف التعاونية ذات الطابع التنموي، وكانت تعرف في ذلك الوقت بالجمعيات والنوادي والاتحادات وقد ارتبط عملها بمستوى الوعي السائد في تلك الفترة. وقد بلغ إجمالي المنظمات التي تأسست في تلك الفترة إلى ما يقرب من (٤٧) منظمة مدنية. وتميزت هذه المرحلة بأن الدولة الحديثة التي نشأت بعد الاستقلال بتوسع منظمات المجتمع المدني ذات الطابع التنموي، وكان لها دور واضح في عملية تكوين المجتمع المدني. وقد شهدت اليمن في تلك المرحلة تجربة فريدة في مجال المجتمع المدني والعمل الاجتماعي في إطار نظامين مختلفين لشطري اليمن الشمالي والجنوبي من خلال الهيئات التعاونية التي تأسست بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقد كان لهذه الهيئات مساهمات كثيرة ومتعددة في مجال التنمية. ويقدر إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني التي تأسست في تلك الفترة حتى عام ١٩٨٩ بحوالي (٤٢٤) منظمة مدنية.

ب. مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية ١٩٩٠:

شهدت هذه المرحلة عملية تحول واسعة نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، وهو ما ترتب

عليه تأسيس العديد من القوانين التشريعية التي تعطي المواطنين الحرية والحق في تأسيس المنظمات

والهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة مستقلة عن الدولة والنظام السياسي، وقد تراقق ذلك مع تنامي الدعم الدولي لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما أدى إلى ظهور أعداد كبيرة من المنظمات المدنية والتي وصل عددها حتى عام ٢٠١١ إلى حوالي (٨٣١٧) منظمة مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حسب آخر إحصائية متوفرة للوزارة (ادارة معلومات المنظمات غير الحكومية، ٢٠١١).

### ج. مرحلة ما بعد ثورة الشباب السلمية عام ٢٠١١:

مع بداية ثورة الشباب السلمية في العام ٢٠١١، تبلورت ملامح جديدة وتوسعت آفاق العمل الحر، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام المنظمات المدنية لتستعيد دورها الأساسي كشريك فاعل مع الحكومة في عملية التنمية الشاملة، خصوصاً مع انعقاد مؤتمر المانحين في الرياض من عام ٢٠١٢، وتعهد الحكومة اليمنية بتأسيس إطار للشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المدني، وبالإضافة إلى انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في العاصمة صنعاء ومشاركة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا الحوار بهدف رسم مستقبل اليمن الحديث (الأمم المتحدة، وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني، ٢٠١٣).

### ٢,٥ الدراسات السابقة

تمثل الدراسات والأدبيات السابقة الإطار الفكري المرجعي للدراسة، حيث يستطيع الباحث بعد الاطلاع عليها واستقراءها ومناقشتها وتحليلها، الاستفادة منها في صياغة وبلورة مشكلة الدراسة وصياغة فروض الدراسة، وتحديد متغيراتها وأدواتها، وكذلك العمل على تجنب نقاط الضعف التي وقعت فيها، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير النتائج والتوصيات للدراسة، والخروج بإضافة علمية أو سد فجوة بحثية لم تدرس من قبل، في محاولة لتغطية جوانب الموضوع بأكثر دقة وموضوعية.

ويعد موضوع منظمات المجتمع المدني ودورها في عملية تحقيق التنمية المستدامة من المواضيع التي تهم الساسة وصناع القرار والكثير من المنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين لما لها من دور كبير في تحقيق النمو والتطور والرفاه للمجتمع. وقد ناقشت العديد من الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والابحاث العلمية هذا الموضوع، وهنا سوف أذكر بعضاً من هذه الأدبيات والدراسات التي تحدثت عن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

حيث تحدثت الباحثة دانا (Dana-Marie, 2022) عن إن المساواة بين الجنسين والتنمية، والنمو الحضري، والسياسة الصناعية أو الزراعية، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم والمجالات الأخرى ذات الصلة، كلها تواجه معضلات متزايدة التعقيد والصعوبة يجب معالجتها من قبل صانعي السياسات. وأن هذه القضايا تتطلب تركيزاً مركزياً على التنمية المستدامة. إن فكرة التنمية المستدامة تشمل على عنصرين رئيسيين: الاحتياجات والقيود. وتعد التنمية المستدامة واحدة من أكثر المفاهيم التي لا غنى عنها في عصرنا، وهي حاسمة لدراسة الشؤون الدولية، وللنظم غير الحكومية تأثير كبير في الترويج لمفهوم التنمية المستدامة. وقد تكون المنظمات غير الحكومية منظمات شديدة التطور أو ببساطة مجموعات شعبية. بغض النظر، فإن دورهم هو السعي وراء المصلحة العامة وتأمين درجة عالية من الثقة العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فهي مكرسة للقضايا التي تحدث عبر آفاق زمنية أطول، مثل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية ليست كافية دائماً، فهم باحثون مفيدون عن مصلحة المجتمع وأصحاب المصلحة، مما يضمن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع. ويرى الباحث أن التنمية هي مسألة ذات أهمية بالغة، خاصة بالنسبة للدول النامية، ولا يمكن معالجة مثل هذه القضية العالمية إلا من خلال آليات مستدامة. وأن قدرة البلدان النامية على ممارسة التنمية المستدامة تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية: إجراءات السياسة المحلية، بما في ذلك الخطوات المتخذة نحو

إنشاء اقتصادات السوق المفتوحة والحرّة، والسياسات البيئية السليمة والقابلة للتنفيذ، والمشاركة العامة في صنع القرار. وبالتالي فإن تفاعل هذه العوامل يشكل ثلوثاً للتنمية المستدامة. وتقدم المنظمات غير الحكومية حالياً مساهمة قيمة في التنمية، وتشجع العديد من المنظمات غير الحكومية الحوار والمبادرات الأخرى التي تلبي احتياجات الأقليات والمهمشين والفئات المحرومة. ومع ذلك، فإن مثل هذا التركيز على البساطة والنجاح غير واقعي ويؤدي إلى نتائج عكسية. وفي البلدان النامية، يكون مستوى التزام الدولة بقضايا التنمية المستدامة ضعيفاً. ويمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية لا تحظى بأولوية عالية في البرامج والميزانيات الحكومية، وفي بعض الحالات لا يشاركون في مبادرات التنمية المستدامة ولا توجد هيئات ومجالس ذات صلة، وحيثما توجد، فهي غالباً غير فعالة. علاوة على ذلك، البيانات والمعلومات المطلوبة لتطوير برامج ومشاريع التنمية المستدامة الفعالة غير متوفرة في كثير من الحالات، خلال الاجتماعات الإقليمية والدولية، ويتم تمهيش القضايا التي تهم البلدان النامية ولا تحظى بمستوى الاهتمام الذي قد ترغب فيه هذه البلدان. بشكل عام، هناك نقص في التنسيق بين المؤسسات بشأن قضايا التنمية المستدامة. ومن ثم، لهذه الأسباب يجب على العلماء استكشاف كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية تسهيل التنمية المستدامة وطرق ما يمكنهم القيام بذلك. ومن خلال دراسة هذه المساهمة، يمكننا استكشاف شراكات جديدة في صنع السياسات من خلال التجارب والتحليلات المشتركة، بحيث يمكننا الاستفادة من المعرفة التي تسمح لنا بمعالجة التحديات الموجودة في المجتمعات.

وناقش الباحثان (Abiddin، Ibrahim، و Abdul Aziz، ٢٠٢٢) كيف أن

الرعاية الصحية، وتنمية المجتمع، والعدالة الاجتماعية، والتعليم كلها مجالات يتم فيها الاعتراف بفضله المنظمات غير الحكومية أو الترويج لها بشكل متزايد، ولكن هذه الجهود تعرقها أحيانا عدم كفاءة

وأحيانا أخرى قلة الموارد. ومع ذلك، فإن بيان المنظمات غير الربحية يعد أكثر تعقيداً من مجرد مقارنتها بالحكومة، لأنها قد تعاني أيضاً من نقص الموارد والإدارة غير الفعالة، تماماً مثلها مثل الحكومات. وقد هدف الباحث من هذه الورقة هو فحص دور وتأثير المنظمات غير الحكومية تجاه التنمية المجتمعية المستدامة وتحديد التحديات التي تواجه هذه المنظمات وتعيق من دورها وأدائها. وقد تضمنت هذه المقالة بيانات عن عدد المنظمات غير الحكومية في ماليزيا، والتي يمكن أن تساعدنا في تكوين فكرة أفضل عن هذا القطاع في ماليزيا. ولمعرفة مدى سرعة توسع هذه المؤسسات غير الربحية، فإن هدف المشروع هو تتبع تقدمها. وقد استخدم الباحث لجمع البيانات والمعلومات طريقة مراجعة الأدبيات المنهجية لفحص المقالات المسترجعة من ثلاث قواعد بيانات على الإنترنت.

وناقشت دراسة (الزهراني, ٢٠٢٠) دور منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر قيادات مدينتي مكة المكرمة والباحة. وسعت الدراسة إلى التعرف على واقع المنظمات المدنية في مدينتي مكة المكرمة والباحة، وعناصرها ومكوناتها المجتمعية، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال وجهة نظر قياداتها. وتكون مجتمع الدراسة من قيادات منظمات المجتمع المدني في مدينتي مكة المكرمة والباحة، وباستخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج لعل أهمها: أن أفراد مجتمع الدراسة يرو بأن منظمات المجتمع المدني تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المدينتين. وأوصت الدراسة بضرورة توفير الموارد المالية للمنظمات المدنية داخل المملكة، والعمل على الحد من كثرة التعديلات الإدارية داخل المنظمات المدنية، والعمل نشر التوعية بأهمية دور المنظمات إعلامياً، وإبراز دورها الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

أيضاً تناولت دراسة (الهرميل، ٢٠٢٠) أهم وأبرز آليات منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى أهمية تنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية والقطاع المدني المتمثل بمنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاهية المجتمعية. وقد هدف الدراسة إلى التعرف على أبعاد التنمية المستدامة، وقد تم تطبيق الدراسة على عدد من أعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين وكذلك على عدد من المستخدمين من خدمات المنظمات أو الجمعيات الأهلية في محافظة شوبر بالغربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنسيق والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني يعد من أهم سبل تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة التدريب والتأهيل للأخصائيين الاجتماعيين وباستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتقديم أفضل للخدمات والبرامج التنموية.

وسعت دراسة (عمر، ٢٠٢٠) إلى معرفة مدى دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية المستدامة في محافظة سوهاج، ومعرفة العوائق والصعوبات التي تواجه عملها ومهامها وكيفية التغلب عليها وتجاوزها، ومن خلال أداة الاستبانة والتي قد طبقت على عدد من قيادات ورؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس العاملين وعدد من المتطوعين والمستخدمين من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة والتي بلغ عددها حوالي ١٢٠ عينة. وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل كبير في عملية تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة على جميع المستويات، وحددت الدراسة عدد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني من أهمها: ضعف تناول وسائل الاعلام لمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وكذلك ضعف التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المنظمات. وقد أوصت الدراسة بعدد من الآليات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل ممارسات ودور منظمات المجتمع المدني نحو تحقيق التنمية

المستدامة، أهمها: الشراكة والتعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني .

وفي دراسة ل (مهدي, ٢٠٢٠) اقترح فيها الباحث نموذج استراتيجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في محافظة الانبار العراقية، حيث اعتمدت على عدة مناهج بحثية كالمناهج التحليلي الوصفي، والمنهج التاريخي وكذلك المنهج المقارن. ومن خلال الاستبانة التي مثلت إدارة الدراسة الأولية والتي تم توزيعها على عينة الدراسة المقصودة، توصلت الدراسة إلى ما يلي: أن ضعف تطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات ساهم في عدم رغبت الشركات والمستثمرين سوا كانوا أجنب أو مستثمرين محليين على الاستثمار في المحافظة، الامر الذي أدى إلى ضعف عملية التنمية المستدامة وإعاقتها. أيضاً بيت الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين الكوادر المؤهلة والمدرية وتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات لعل أهمها: إقامة القوانين والتشريعات وتنفيذها من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المحافظة، كذلك رسم خطط وبرامج تنموية ودورات تدريب وتأهيل للقوى العاملة في المحافظة من أجل تنمية مهاراتهم وقدراتهم للمساهمة في عملية التنمية المستدامة.

وفي دراسة (جامع, ٢٠٢٠) ناقشت دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في مدينة الرياض والعاملين في مدينة القصيم. وتكون مجتمع الدراسة من الأفراد الذين يعملون في المرتبة العاشرة فأعلى ومن أعضاء مجلس مدينة الرياض والذي يتكون من (١٩٠) موظفاً وموظفه وتكونت عينة الدراسة من (١٢٧) موظفاً وموظفة، ومجلس مدينة القصيم والذي يتكون من (١١٣) موظفاً وموظفة وكانت عينة الدراسة (٨٨) موظفاً وموظفة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمقارن وعن طريق الاستبانة التي مثلت أداة الدراسة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى

أن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على مركزية تحديد القرار التنموي في مدينة منطقة الرياض ومدينة القصيم، ويتفق أفراد العينة على أن المدينتين تفتقر لمعايير واضحة ومعلنة للفكر التنموي المستدام، وأن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أن وظائف الإدارة المحلية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين في كلا المدينتين. وأوصت الدراسة بضرورة تخفيف مركزية القرار لمنح صلاحيات أكبر للمدينتين ممثلة بمجالسها، وكذلك العمل على حوكمة الإدارة المحلية وتفعيل مشاركة جميع الأطراف وأصحاب العلاقة من المتأثرين والمؤثرين بالقرار التنموي، وأيضاً تقويم البرامج التنموية المحلية وقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمل على استدامتها واستمرارها، وأخيراً ضرورة الاستثمار في مجالات التقنية الالكترونية وتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التنمية المستدامة.

وناقش (زوين, ٢٠٢٠) مدى مساهمة الجمعيات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية دورها ومشاركتها على تنفيذ السياسات التنموية وتحقيق التنمية المستدامة بالشراكة مع الدولة، وتعرضت الدراسة إلى تجربة (وادي العثمانية) بولاية ميلة في تحقيق التنمية المستدامة المحلية خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٢٠). وتحدث عن أهمية دور هذه الجماعات وأهمية دورها الرابط بين المجتمع المدني من جهة وبين الحكومة والنظام السياسي من جهة أخرى، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الجمعيات المحلية تعد شريك أساسي للنظام السياسي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال السعي نحو مسار جديد قائم على البرامج والمشاريع التنموية ذات العلاقة بتشجيع الاستثمارات المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وقد سعت دراسة (موساوي, ٢٠٢٠) إلى إبراز دور الجمعيات المحلية وفي مقدمتها البلديات

المحلية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد المتاحة، وأوضحت مدى أهمية دور هذه

البلديات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مدى فاعلية هذه المؤسسات على القيام بمهامها، كونها تعد البيئية الأمثل لتحقيق الاستراتيجية التنموية التي تسيطر عليها الدولة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها ما يلي: عملية التنمية المحلية تتطلب تشارك الجهود والتنسيق مع الحكومات في سبيل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة، أيضاً العمل على التخطيط والعمل المدروس والمراقبة المتزامنة للبرامج ذات العلاقة بالتنمية والعمل على دمج أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهدفت دراسة (محمد، ٢٠٢٠) إلى دراسة دور منظمات الأعمال على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال خلق قيمة مشتركة يتم عبرها تحقيق ثنائية مشتركة تستلزم إحداها الأخرى، فمثلاً لتحقيق قيمة التنمية الاجتماعية في المجتمع يستلزم تحقيق قيمة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتطرت الدراسة إلى عدد من البرامج التي طبقتها شركة Novartis من أجل خلق القيمة المشتركة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر عملية خلق القيمة المشتركة من أولويات عمل المنظمات المعاصرة، حيث تسعى من خلالها إلى تحقيق قيمة اقتصادية للمجتمع من جهة، إضافة إلى تحقيق قيمة اجتماعية من جهة أخرى، حيث تدرك المنظمات أنه من خلال خلق قيمة مشتركة يمكن أن تعود بالنفع على المجتمع وتعزيز قدرتها التنافسية في نفس الوقت، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نموذج القيمة المشتركة من قبل منظمات الأعمال يساهم بصورة كبيرة على خلق قيمة أو منفعة اقتصادية بالموازاة مع خلق قيمة أو منفعة اجتماعية، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحاولت دراسة (كشاط، ٢٠١٩) التعرف على واقع إدارة الكفاءات داخل منظمات الأعمال في دولة الجزائر ومدى أثر ذلك على الأداء المستدام في إطار السياسة المسؤولية المجتمعية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مدينة سوناطراك في الجزائر مع استخدام البرمجة بالمعادلات البنائية في عملية تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يكون هناك لممارسات إدارة الكفاءات أي أثر إيجابي على مستوى الأداء المستدام الا من خلال التزامها بمسؤولياتها المجتمعية. وأوضحت الدراسة مدى أهمية التزام المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية من أجل ضمان الأداء المستدام، إذ أن الإدارة الفعالة لكفاءة المؤسسات يمكنها من ضمان مستوى أداء عال ومستدام من خلال التزامها بمسؤولياتها المجتمعية.

كذلك ناقش (العضايلة، ٢٠١٩) دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، عن طريق معرفة آليات ووسائل عمل هذه المنظمات وماهي الاستراتيجيات التي تنتهجها لتحقيق الأهداف والبرامج المراد تحقيقها، وكذلك معرفة العوائق والمعوقات التي تواجهها وتحد من جودة عملها. ومن أجل تحقيق ذلك قامت الباحثة باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث اجرت دراسة مسحية لجميع العاملين في برامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات المعتمدة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتم تحليل النتائج من خلال برنامج الإحصاء SPSS. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي: عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني يتطلب تعديل بعض التشريعات القائمة، أيضاً أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المتبعة للحد من الفقر هي العمل على تمكين الفقراء ثم المشاركة والتضامن. كذلك بينت الدراسة أن أهم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني هي برامج التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع المدني والعمل على تنمية مهاراتهم وصقلها لمساعدتهم في الاعتماد الذاتي لاحقاً. وتوصلت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني

وهي معوقات اجتماعية وسياسية تحد من دورها وعملها، ثم بعد ذلك تمثل المعوقات الداخلية الخاصة بالمنظمات المحلية أحد أسباب ضعف كفاءتها وفعاليتها.

وتناولت دراسة (الغامدي، ٢٠١٩) دور المنظمات غير ربحية بمدينة الرياض ومساهمتها على تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية لعام (٢٠٣٠)، حيث استخدم في دراسته منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وأسلوب عينة كثرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي. وقد بلغ عدد العينة في المنظمات غير الربحية الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة حوالي (٢٦٩)، كما بلغ عدد المستفيدين الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة حوالي (١٨٤٢) مستفيد، فيما كان عدد قادة عينة المجتمع المحلي الذين شاركوا في تعبئة الاستبيان (٢٨٨). وقد طرحت الدراسة تساؤلاً رئيساً حول مدى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال المنظمات غير ربحية وفي ضوء الرؤية الوطنية للسعودية، رؤية (٢٠٣٠)؟، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: هناك ما يمثل حوالي (٦٢,٨ %) من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على أكثر من مصدر لزيادة دخلها، وأن (٨٦,٦ %) من العاملين يعملون في منظمات كان المجال الاجتماعي هو المجال السائد لديهم، وأيضاً المجال المؤسسي هو أكثر المجالات مساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين وقادة المجتمع المحلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك توجه جاد لدى العاملين في المنظمات الى تفعيل برامج رؤية المملكة الوطنية لعام (٢٠٣٠)، ولكن هناك بعض العوائق أهمها هو قلة المتخصصين في الاعلام من الذين يعملون في المنظمات غير الربحية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية هم من الإناث إذ بلغت

نسبتهم (١١,٨٩%)، واستخدمت الدراسة مجموعة من المداخل أو الاتجاهات النظرية لتفسير نتائج

الدراسة وهي المدخل التشاركي ومدخل التمكين الاجتماعي والنظرية الإيكولوجية.

وفي دراسة ل (ليليا بن منصور وآخرون, ٢٠١٩) تناولت واقع ودور منظمات المجتمع المدني

في الجزائر عن طريق عينة الدراسة المتمثلة في منظمة الكشافة الإسلامية ومدى علاقتها بتحقيق

التنمية المستدامة من خلال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية

لعينة من أعضاء الكشافة.

وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في الاديات السابقة

والتركيز على البعد الاجتماعي والبيئي مع امكانية تفعيلها في الواقع. وخلصت الدراسة إلى عدد من

النتائج أهمها: يوجد درجة وعي كبيرة في المجال الاجتماعي والبيئي لدى أعضاء الكشافة الإسلامية في

الجزائر الامر الذي له تأثير كبير وإيجابي في عملية التنمية المستدامة محلياً. أيضاً توصلت الدراسة إلى

أن هناك دور إيجابي وفعال تلعبه منظمة أو جمعية الكشاف الجزائرية في مجال التنمية البيئية والتنمية

الاجتماعية وفي مجال التوعية المجتمعية بأهمية الحفاظ على الجودة البيئية والحضرية والعمل على تحسين

مستوى ونوعية الحياة في المدينة.

وتحدث الكاتب كيمبرلي نيكولون (Nicole, ٢٠١٩) كيف أنه منذ السبعينيات قدمت

المنظمات غير الحكومية دورًا متزايدًا في تقديم المساعدة في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل القضايا

الاجتماعية والإنسانية والبيئية والسياسية التي نواجهها اليوم. وتتمثل إحدى الطرق الكبيرة التي

اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية بدور قيادي في خلق عالم أكثر استدامة في قيادة المسؤولية في

الدعوة والعمل نحو طريقة أكثر استدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال النضال من أجل

حماية البيئة.

وناقش الكاتب كيف أن منظمات المجتمع المدني يُنظر إليها على أنها مؤسسات يثق بها الجمهور - كونها تعمل لتحقيق الخير للناس، وكيف أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على استخدام نفوذها والقدرة على التأثير في القرار السياسي والرأي العام للمجتمع. وإن الخطوة الأولى نحو تعزيز التنمية المستدامة هي أن تكون هذه المنظمات قدوة يحتذى بها من خلال الممارسات والعمليات اليومية إلى الأحداث التي تستضيفها وتحضرها المنظمات غير الحكومية، ويجب أن تكون الاستدامة واضحة من خلال القيام بالإرشادات والخدمات الموضوعية لموظفيهم. ويمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية، نظرًا لثقة الجمهور بها، في استضافة المؤتمرات بالشراكة مع المؤسسات الخيرية التي تهدف إلى جذب مشاركين من الشركات للترويج لخيارات نمط الحياة المستدامة. وتعد شراكة المنظمات مع الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة مهمة بشكل أساسي في توفير بدائل مستدامة، كون الشركات تثق بشكل عام في المنظمات غير الحكومية. وبالنظر إلى أن الأعمال التجارية عادة ما تكون هادفة للربح، فإنهم يرون الخير في أولئك الذين لا يعملون لمجرد الربح. لذلك، تتبنى العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، قضية المساعدة في إنشاء كوكب أكثر استدامة، ومن خلال القيام بذلك، الحفاظ على بيئتنا والبشر. وفقًا لموقع [environmentalscience.org](http://environmentalscience.org)، فإن "الركائز الثلاث للاستدامة" هي التنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية الاجتماعية المستدامة، وحماية البيئة - وهي جميع المجالات التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دوراً رائداً.

وفي دراسة (السكاكر، ٢٠١٨) بعنوان واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة لعام (٢٠٣٠)، ناقشت الدراسة إلى أي مدى تساهم رؤية السعودية لعام (٢٠٣٠) في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال البرامج والمشاريع التنموية المستدامة، وهدفت الدراسة إلى التعرف

على واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، والاطلاع على الدور الذي قد تساهم فيه رؤية المملكة لعام (٢٠٣٠) على دعم وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة، ومحاولة إظهار دورها في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ومعرفة المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بالاعتماد على رؤية المملكة لعام (٢٠٣٠) ووضع تصور مقترح للتعامل مع هذه التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وفقاً لهذه الرؤية. وتكون مجتمع الدراسة من قيادات ومسؤولي المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص داخل السعودية، واستخدمت الدراسة العينة القصدية وبلغ عددها (١٥) قيادياً ومسؤولاً في مراكز القرار الحكومي والقطاعات الخاصة المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المميزات والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية تتلخص في القدرة على الاستفادة من الزخم القوي لرؤية عام (٢٠٣٠) ومن خلال تحسين استخدام الثروات والموارد المتاحة بما يضمن حفظ البيئة من الأضرار المحتملة من استثمار الموارد والثروات والتعامل وفق أنماط وأبعاد التنمية المستدامة. وكانت أهم التوصيات لهذه الدراسة هي: العمل على رفع مستوى الدعم المباشر للفئات المستحقة، والعمل نحو تطوير الآليات والسبل لتوفير الدعم لهم، كذلك إدراج رؤية المملكة لعام (٢٠٣٠) في المناهج التعليمية بصورة مبسطة وسهلة تساعد على انشاء جيل مؤمن بها.

وسعت دراسة (أمال, ٢٠١٨) إلى تشخيص الدور الذي تمارسه عناصر التنمية للموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة عدد من المؤسسات الاقتصادية في دولة الجزائر. وقد شملت عينة الدراسة آراء (٢٨٨) من خلال أداة الاستبانة موزعة على أعضاء وأفراد خمس مؤسسات منها ثلاث مؤسسات عامة واثنين خاصة، وباستخدام التحليل الاحصائية المناسبة لقياس اجابات العينة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: تلعب عناصر التنمية البشرية دوراً هاماً

في تحقيق التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى وضع عدد من الاقتراحات أهمها: على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر العمل على تعزيز ودعم جوانب التنمية البشرية لتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة والنمو المستمر.

وحاولت دراسة (شريف غياط، جمال مساعدي، ٢٠١٨) تحليل ومناقشة آلية تطور المجتمعات بمصطلحاته الحديثة، والتي تقسمه إلى ثلاث قطاعات، لكل منها دور تنموي من مجالات التنمية تتحمله. وتمثل هذه القطاعات في القطاع العام، وهو ما يمثل الدولة أو المجتمع السياسي فيها، والقطاع الخاص الذي يمثله رجال الاعمال والشركات، والقطاع الثالث وهو ما يمثله المجتمع المدني. وهذه القطاعات تعمل في برامج وأنشطة تنموية بصورة متناغمة من أجل تنمية المجتمع وتحقيق الرفاه والرفي لأفراده من جهة، والاستمرار والاستدامة بالتنمية من جهة أخرى. وسعت هذه الدراسة إلى إبراز دور وتأثير القطاع الثالث (منظمات المجتمع المدني) في عملية تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدوارها المجتمعية المعروفة، وخصوصاً المجتمعات التي تدعو إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية الاجتماعية بشكل خاص، والتي يمثل العمل أحد أهم ركائزها. وتوصلت الدراسة إلى أن دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر لا يزال ضعيفاً مقارنة بما تقدمه المنظمات المدنية في المجتمعات الأخرى، وذلك بسبب التركيبة البشرية لأفراد المجتمع الجزائري الذي يسعى غالباً إلى مصالحه الشخصية، كذلك بسبب الفجوة الموجودة بين القطاعات الثلاثة (العام، الخاص، والمدني) وعدم التنسيق المشترك بينها.

وأوضحت دراسة (شلال، ٢٠١٨) المشكلة الأساسية المشتركة بين الدول النامية وهي قضية الفقر والطرق والوسائل المتبعة للقضاء عليه ومكافحته، وكذلك المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. حيث سعت هذه الدراسة لتحليل ودراسة العوامل والأسباب وراء هذه

المشكلة (مشكلة الفقر) في الدول النامية، ومحاولة التركيز على مؤشرات وعوامل التنمية المستدامة وربطها مع بعض عوامل ومؤشرات السياسة الاقتصادية، وبيان تأثير هذه السياسات على تحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة أدوات السياسات الاقتصادية وخصوصاً مسألة الانفاق العام من أجل دعم الفئات الفقيرة، والعمل على توفير جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي لتنمية العنصر البشري وتأهيله لتحقيق التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بمكافحة الفساد المالي والإداري وإصلاح الاختلالات الإدارية لهذه الدول، لوقف استنزاف الثروات والموارد الطبيعية وترشد السياسات الاقتصادية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

كذلك بينت دراسة (مسلمي، ٢٠١٧) أهمية المجتمع المدني وناقشت أبعاده، حيث سعت الدراسة إلى تقديم صورة ورؤية واضحة عن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية في أي مجتمع بصورة عامة، وفي المدن الجديدة بصورة خاصة، من خلال توضيح أهم الجوانب والمفاهيم التي ترتبط باستراتيجية تنمية المدن الحديثة. وكذلك حاولت الدراسة إبراز الدور التنموي للمجتمع المدني من خلال دوره الكبير في التوعية والإرشاد لجميع فئات المجتمع بحقوقهم وواجباتهم والعمل على تعزيز التنمية الحضرية بما يضمن التعايش وتحقيق الأمن الاجتماعي للمدن الجديدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة والشراكة بين الجهات الحكومية وأفراد المجتمع متمثلاً في المنظمات المدنية بكافة أطرافه وأشكاله في عملية اتخاذ القرارات تساهم في حل جميع الإشكالات والمعوقات لتحقيق التنمية للمدن الجديدة.

وناقشت رسالة (الهذلول، ٢٠١٧) الجمعيات والمنظمات المدنية ودورها في تحقيق التنمية

الاجتماعية المستدامة في مدينة الرياض من وجهة نظر المشرفين. وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع

التنمية الاجتماعية المستدامة بمدينة الرياض، ودراسة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية في مدينة الرياض من وجهة نظر المشرفين، وكذلك التعرف على العوائق والتحديات التي تواجهها. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الجمعيات الأهلية في منطقة الرياض، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، ومثلت الاستبانة أداة جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الجمعيات والمنظمات الأهلية تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في مدينة الرياض من وجهة نظر المشرفين، وأن هناك بعض المعوقات التي تحد من دور ومساهمة هذه الجمعيات متمثلة في ندرة الموارد المادية، وعدم وجود خطط تنمية لتحقيق جانب معين من جوانب التنمية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بأن تقوم الجمعيات الأهلية باستقطاب الكوادر البشرية المناسبة، وبأن تعمل الدولة على دعم وتشجيع انشاء المزيد من الجمعيات والمنظمات المدنية التي تساهم في تحقيق احتياجات ومتطلبات المستفيدين.

أيضاً أوضحت دراسة (ساندي العتوم، لبنى العضيلة، ٢٠١٧) دور الجمعيات أو المنظمات الخيرية في مكافحة الفقر والحد منه في محافظة جرش، وهدفت إلى التعرف على آليات عملها والاستراتيجيات المتبعة في ذلك، وكذلك معرفة أهم العوائق التي تواجهها المنظمات أثناء عملها. وقد استخدمت الباحثين الاستبانة كأداة بحثية، وعن طريق العينة الطبقية القصدية تم اختيار ٤١ جمعية أو منظمة في محافظة جرش كعينة دراسة، ومن خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها: أن عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني يتطلب تعديل بعض التشريعات القائمة، أيضاً أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المتبعة للحد من الفقر هي الشراكة والتعاون مع الجهات الحكومية والتنسيق المشترك بينها، وكذلك العمل على تمكين الفقراء ثم المشاركة والتضامن. كذلك بينت الدراسة أن أهم البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني هي

برامج التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وهي معوقات تشريعية، ومعوقات تمويلية ثم يليها معوقات إدارية داخلية خاصة بالمنظمات الأهلية وهيكلها.

وأوضح (حاجي، ٢٠١٧) في رسالته كيف أن مفهوم المجتمع المدني والاشكاليات المرتبطة به قد حظيت باهتمام واسع وكبير ضمن الخطاب التنموي العالمي، وأن منظمات المجتمع المدني تمثل آلية مهمة لتحقيق التنمية في جميع مجالاتها. وقد سعت الدراسة إلى التعرف على أهمية دور المنظمات المدنية في الجزائر ودورها في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وكيف أن المنظمات تعمل على تقليص دور الدولة والتخفيف عنها من خلال المشاركة مع القطاع الخاص في صنع القرارات التنموية في الجزائر. وناقشت الدراسة عمل ودور منظمات المجتمع المدني ومدى مشاركتها وفعاليتها لتحقيق التنمية المستدامة لدولة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتاريخي في تحليل وتتبّع الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المنظمات لها دور كبير وهام في عملية تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في حال توفرت معايير الحكم الجيد، وأن المجتمع المدني في الجزائر يعاني عدة مشاكل منها التضيق الحكومي وكذلك ضعف الخبرة المجتمعية لهذه المنظمات. ودعت الدراسة إلى تضافر الجهود الحكومية مع المنظمات المدنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى حياة أفضل.

وفي دراسة (عمر، ٢٠١٦) الذي ناقش دور المنظمات غير الحكومية في تمويل مشاريع التنمية في السودان خلال الفترة من (1990 - 2014)، حيث شكلت ولاية كسلا في السودان مجتمع الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من منظمي (باركتكال أكشن وبلان سودان) لقياس تأثيرهما على تحقيق التنمية. وتمحورت مشكلة الدراسة حول الظروف الاقتصادية التي تعاني منها ولاية كسلا

السودانية ومشاكل التصحر والجفاف الذي أصاب أجزاء كبيرة منها في ثمانينات القرن الماضي، إضافة إلى الحروب وهجرات النزوح واللجوء بالرغم من ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية في السودان، حيث أن ولاية كسلا تصنف ضمن الولايات الأكثر فقراً في السودان، وثم قياس دورها وتقييم أدائها من خلال دورها التنموي ذات العلاقة بمجالات الصناعة والزراعة وغيرها من الخدمات والذي تساهم بها المنظمات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية في عملية تمويل البرامج والمشاريع التنموية في الولاية، ومن ثم تقييم أداء المنظمات غير الحكومية والأداء لمتخذي القرارات فيها. وقد قامت هذه الدراسة على افتراض أن المنظمات غير الحكومية تمارس دوراً إيجابياً في عملية تمويل برامج التنمية الصناعية والزراعية وتنمية الخدمات الأساسية في الولاية، وخلصت الدراسة إلى ما يلي: أغلب المستحقين حصلوا على دعم من هذه المنظمات، وأيضاً ساهمت المنظمات الغير حكومية في مجال الصحة والتعليم وغيرها، وأظهرت نتائج الاستبيان الذي قامت عليه الدراسة بأن حوالي (٩٢,٧) % من المبحوثين أكدوا على أنهم استفادوا بشكل أو بآخر من أنشطة وبرامج هذه المنظمات، الأمر الذي يوضح مدى مساهمة المنظمات الفعلية في تنمية الولاية كسلا السودانية.

وفي دراسة ميدانية لتقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، أوضح (خالد منصور الشعبي وآخرون, ٢٠١٦) مدى تأثير خصائص المتبرعين على المستفيدين، من خلال دراسة ميدانية شارك فيها حوالي ٢٠٨ من المساهمين والداعمين للجمعيات الخيرية، وحوالي (٢٢٣) من المستفيدين من خدمات وبرامج هذه الجمعيات داخل السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير كبير وإيجابي لاتجاهات المتبرعين نحو عدد من المتغيرات أهمها: الابتكار وتطوير البرامج والمشاريع الخيرية التي تلائم احتياجات المستفيدين. أيضاً احتياج الجمعيات إلى تطوير وتنمية مشاريعها وبرامجها الخيرية وتعزيزها ببرامج هادفة، كبرامج الاسر المنتجة، وكذلك العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي

واعتمادها على ذاتها. وقد أوصت الدراسة على تبني سياسة الاحتفاظ بالمتبرع مدى الحياة، والعمل على إقامة مشاريع وبرامج جديدة تعمل على مساعدة المستفيدين لإقامة مشاريع خاصة بهم.

وقد تناولت دراسة (ياسين، ٢٠١٦) دور التنمية الاقتصادية في النهوض بالمجتمع واخراجه من دائرة التخلف، وعلاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الشاملة. وأوضحت الدراسة بان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب كفاءة مجتمعية تضم الكفاءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تستند على الكفاءة الإدارية، ويعد المدخل الأساسي للتنمية هو التنمية الاقتصادية الذي يمثل الركيزة الأساسية التي تمكنه من اخضاع العملية التنموية التي تمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد للحكومة من عمل التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات العامة للمسار الاقتصادي بحيث تكون التنمية الاقتصادية من أولويات الحكومة. وأوصت الدراسة بأهمية تشريع القوانين والسياسات القانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في الجانب الاقتصادي بهدف النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

وناقش (عثمان، ٢٠١٥) دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة بالشراكة مع الجهات الحكومية، وهدفت الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني بجميع اطيافه في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، والتنمية البيئية بشكل خاص. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتمثلت عينة الدراسة في جمعية البيئيين والجمعية السودانية لحماية البيئة، وتم استعراض عدد من البرامج التي نفذتها الجمعيتين لتحقيق التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة خطط التنمية في السودان التي ركزت على الجوانب البيئية واقتصر الاستعراض على توجيهاتها نحو التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على الجانب النظري، الأبحاث والتقارير والكتب

ذات العلاقة. وخلصت الدراسة إلى وجود اهتمام بالتنمية البيئية ومجالاتها يمكن ملاحظته من خلال البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها.

ووضعت دراسة (الزنان, ٢٠١٥) تصور استراتيجي لمحاولة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في برامجها التنموية، وتبني مشاريع ذات تأثير أوسع لمحاربة الفقر وتقليص فجوة الطبقة الفقيرة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المستهدفة، من خلال التعرف على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني السعودية، والقيام بدراسة دور هذه المنظمات، وكشف المعوقات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها. ومن ثم وضع رؤية استراتيجية تساهم في تطوير عمل المنظمات في مجال مكافحة الفقر في السعودية. وقد تشكل مجتمع الدراسة من المنظمات المدنية التي تعمل في مجال مكافحة الفقر في مدينة الرياض. واستخدم الباحث المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال إجراء عدد من المقابلات الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن منظمات المجتمع المدني في السعودية تساهم في مكافحة الفقر من خلال الخدمات التي تقدمها للفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وأن منظمات المجتمع المدني تمتلك معايير مناسبة لاختيار الفئة المستفيدة من برامجها، وهي معايير تختلف من منظمة لأخرى. وأوصت الدراسة على ضرورة توحيد هذه المعايير لتحديد الفئات الفقيرة لضمان استفادة أكبر قدر ممكن من الفئات المستهدفة من هذه البرامج، كذلك إقامة دورات تدريب وتأهيل لرؤساء وأعضاء المنظمات خصوصاً العاملين في أقسام التمويل وإعداد المشاريع.

وقد بينت دراسة حوراني (Hourany, ٢٠١٥) كيف أن نظام المنظمات غير الحكومية

يتأثر بصورة أو بأخرى بعملية المراقبة والتقييم، والتي تتطلب النزاهة في مراكز القرار وفي أنشطة العمل الأساسية. وحاولت الدراسة التعرف على دور نظم المراقبة والتقييم التي تستخدم داخل المنظمات

الأهلية في قطاع غزة على تعزيز عملية التنمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال استخدام الاستبانة والذي استهدفت الإدارة العليا للمنظمات المدنية في مدينة غزة، حيث تم توزيع (٢٠٠) استبانة وتم استرجاع (١٩٠) منها، وكانت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة بين نظام المراقبة والتقييم وتعزيز معايير التنمية داخل هذه المنظمات في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أي تأثير للخصائص التنظيمية أو الخصائص الشخصية على دور نظام المراقبة والتقييم في تعزيز التنمية داخل قطاع غزة.

وناقشت دراسة (شماله، ٢٠١٥) التحديات والعقبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني داخل قطاع غزة وطرق معالجتها، وباستخدام طريقة التحليل الوصفي وعن طريق الاستبيان كأداة دراسية، تم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية تشكلت من (١٣٦) منظمة من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، بالإضافة إلى المقابلات التي قامت بها الدراسة مع (٥) أشخاص ذوي خبرة متخصصين في أعمال منظمات المجتمع المدني، للإجابة على أسئلة الدراسة، وتم استخدام برنامج الاحصاء (SPSS) في عملية تحليل بيانات الاستبيان. وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: كان مستوى التحديات الداخلية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة بمتوسط حسابي (٢,٥٤٨) ووزن نسبياً قدره (٥٠,٩٥٦)، وهو يمثل درجة قليلة، أما بالنسبة للتحديات الخارجية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة فقد جاء بمتوسط (٤,٢٧٠) والوزن النسبي (٨٥,٤٠٤)، وهو ما يمثل درجة كبيرة جداً. وقد تمثلت التحديات الداخلية التي تواجه المنظمات المدنية في قطاع غزة حسب الدراسة في التالي: ضعف الموارد البشرية، الموارد المالية، الأنظمة واللوائح، وطرق تقديم الخدمة للجمهور. أما بالنسبة للتحديات الخارجية فقد تمثلت في: البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية والبيئة القانونية. وتمثل أكبر التحديات الداخلية التي

تواجه المنظمات هي: عدم مواكبة الموظفين لتطوير أنفسهم، ضعف أو قلة وجود مشاريع التمويل الذاتي، ضعف نظام الأجور والمكافآت للموظفين التبرعات والمنح من الخارج هي المصدر الوحيد للموارد المالية، عدم فعالية الجمعية العمومية للمنظمة، ضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة، عدم قدرة المنظمات على تلبية احتياجات المجتمع، وغياب الطرق الجديدة والمبتكرة لتقديم الخدمات. وبالنسبة لأكثر التحديات الخارجية التي تواجه عمل المنظمات في قطاع غزة هي: استمرار الاحتلال والهجمات الإسرائيلية المتكررة، الفصل المستمر بين جناحي الأمة، ضعف دور الحكومة في التمويل، منافسة شديدة بين منظمات المجتمع المدني على الممولين، نقص الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للعاملين في منظمات المجتمع المدني، عدم كفاية القوانين والتشريعات التي تمكن منظمات المجتمع المدني من العمل، زيادة معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، وارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة.

وفي دراسة (جمعان م، ٢٠١٥) ناقش فيها وضع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بمحافظة حضرموت اليمنية، ومعرفة نقاط القوة والضعف لدى هذه المنظمات ومن ثم التعرف على الوسائل والطرق الممكنة لإنعاش دور تلك المنظمات لتحقيق التنمية، وقد أعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وكذلك على الملاحظة المباشرة وإجراء الاستبيانات والمقابلات الشخصية. وتمثلت عينة الدراسة من سبع منظمات من منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت. وتوصلت هذه الدراسة الى وجود فجوة كبيرة بين المنظمات المدنية في المحافظة وبين فئات المجتمع المدني ذاته وانعدام التنسيق والشراكة بينها، وكذلك وجود منظمات أنشأت لأغراض محدودة ولتلبية برامج تنمية محدودة وهو ما أدى الى توقف هذه المنظمات، وهذا باعتقادنا نتيجة لعدم وجود الرؤية الاستراتيجية لمثل هذه المنظمات، كذلك فشل بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت نتيجة لعدم فهم عادة وتقاليد تلك المجتمعات المدنية.

وقام (عبداللاوي، ٢٠١٢) بدراسة فاعلية منظمات المجتمع المدني في الجزائر ومدى تحقيقها لأهدافها ومعرفة الآليات التي تعتمد عليها، ومحاولة تطوير مفهوم يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية، ويتفق مع السياق الثقافي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي. وكانت نتائج الدراسة هو وجود خدمات جلييلة تقوم بها هذه الجمعيات في المجال الاجتماعي، مما أسهم في التخفيف عن الكثير من الفئات ذات الحاجة للعون والمساعدة، وفي المجال الاقتصادي وأسهمت في الرفع من المستوى المعيشي للعديد من الأسر والأفراد والحفاظ على الموروث الثقافي والاجتماعي، إلا أن ذلك لم يشفع لها لتجاوز العراقيل والتي منها: ضعف ميزانيتها، صعوبة الحصول على المرافق العامة من أجل تنظيم بعض الأنشطة، وصعوبة الحصول على التراخيص.

وتناولت ورقة (محمدان، ٢٠١١) المجتمع المدني ودوره في صنع السياسات التنموية في المجتمعات النامية، وسعت الورقة البحثية إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في عملية صنع السياسات التنموية، هل هي مرهونة بالعلاقة مع النظام السياسي والدولة، وهل هي علاقة ثقة وتعاون أم علاقة تناقض وتعارض.

وكذلك سعت دراسة (العوي، ن.، ٢٠١١) إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية الثقافية داخل المجتمع العماني. وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي، وقام بتطبيق الاستبانة على العاصمة مسقط. وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك ارتفاع في نسبة المشاركين في الأنشطة الاجتماعية، ثم يليها الأنشطة الثقافية، وارتفعت نسبة من يرى أن للجمعيات دوراً في تنمية التعليم والوعي الثقافي، وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك ارتفاع في نسبة عمل دورات تدريبية لتعليم الحرف المختلفة بنسبة ٨٣,٣% يليها تعليم

الحاسوب، يليها تنمية مهارات اتخاذ القرار، مع انخفاض نسبة قيام الجمعيات الأهلية بدورها في تنمية الثقافة السياسية.

وناقش (الدويش، ٢٠١٠) دور منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، واستخدام الاستبانة كأداة دراسية لجمع المعلومات، وقد شملت عينة هذه الدراسة على (٥٢) منظمة من أصل (٢٨٠) منظمة من منظمات المجتمع المدني في الكويت متعددة الأهداف والأنشطة والمجالات. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: تعتمد المنظمات المدنية في الكويت في تمويلها على مصادر ذاتية من دون تدخل أجنبي، وهذا في نظرنا ساعد على استقلالية قرارها وبرامجها التنموية، كذلك أن غالبية المنظمات تعمل في المجالات الاجتماعية ومنها قضايا المرأة. ولهذا فإن الباحث يرى بأن على الدولة تشريع قوانين كافية لتنظيم الأحزاب السياسية من أجل تأمين علاقة تكاملية بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أجل توحيد الجهود التي تصب في مصلحة المجتمع الكويتي وتحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

ويقول كلا من (بن الحسن الهواري و زايري بلقاسم، ٢٠١٠) أن المجتمعات تستطيع تحقيق التنمية المحلية بمساعدة منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال محاربة كل أشكال الحرمان والاقصاء الذي يعاني منه الفقراء، وقد ناقشت الدراسة كيف أن منظمات المجتمع المدني لها دور بارز وكبير في تقليص الفقر وعدد الفقراء، من خلال ذكر بعض التجارب في بعض الدول كإندونيسيا، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، كولومبيا، وغيرها من الدول. وايضاً ناقشت الدراسة كيف أن منظمات المجتمع المدني تمثل الوسيط بين الفقراء من جهة والحكومات والمؤسسات الرسمية من جهة أخرى، كونها أقرب إلى المواطنين والفقراء خصوصاً. وتمثل هذه المنظمات قوى شعبية مؤثرة على الحكومات والدول وتفرض

وجودها وحضورها عليها من أجل إيصال صوت الفقراء، وهي تمثل جسور تواصل بين الحكومات والشعوب.

وقد ناقشت دراسة (السبيعي، ٢٠١٠) مدى تطبيق المساءلة والشفافية في القطاعات الحكومية في مدينة الرياض لتحقيق التنمية المستدامة، وهدفت إلى معرفة وقياس مستوى الفساد الإداري داخل القطاعات الحكومية وتحديد الصعوبات التي تعيق تطبيق المساءلة والشفافية داخل القطاعات الحكومية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المتكونة من حوالي (٥٠٣) شخصاً، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية: هناك ضعف في درجة التزام القطاعات الحكومية في السعودية بتطبيق مبدأ المساءلة والشفافية، وكذلك درجة التزام القطاعات الحكومية بمبدأ النشر والإعلان عن تفاصيل بنود موازنتها بكل وضوح في توقيت معين وفق آلية منظمة ضعيفاً أيضاً، كذلك توصلت الدراسة إلى أن درجة التزام القطاعات الحكومية بإشراك المواطنين في صنع سياساتها العامة لا يزال ضعيفاً. وأوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها: العمل على تطبيق الحكومة الإلكترونية وذلك بهدف تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية ولتقديم خدمة أفضل عن بعد وكذلك لتمكين منظمات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من الاطلاع على السياسات والتشريعات المتخذة.

وناقشت دراسة (أبو نعمة، ٢٠٠٩) مبادئ الشفافية والمساءلة ومدى تطبيقها داخل المجالس المحلية في مدينة أريحا الفلسطينية ومدى تأثير ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي. ومن خلال الاستبانة التي مثلت الأداة الرئيسية للدراسة، فقد تكونت عينة الدراسة من (٨) مجالس محلية في المحافظة. وكانت نتائج هذه الدراسة أن غالبية المستبانين أكدوا أن هناك ضعف في تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة داخل المجالس المحلية،

وأيضاً اشتكوا بأنه لا يتم الإعلان الصريح عن الوظائف، كذلك عدم الاهتمام بتطوير وسائل وطرق تفعيل وتطبيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وعدم السماح للمجتمع المدني ومثله من الاطلاع على الوثائق والمعلومات الأمر الذي يعيق عملية تحقيق التنمية والنمو. وأوصت الدراسة بضرورة توعية وترشيد المجتمع بأهمية تدريب وتأهيل العاملين داخل المجالس المحلية، وأهمية الندوات والدورات التثقيفية في تفعيل دور الحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كذلك يجب على المجالس المحلية العمل على تحقيق التنمية عن طريق تعزيز قيم الشفافية والنزاهة داخل المجالس المحلية في المحافظة.

## ٢,٦ تطوير فرضيات الدراسة

### ٢,٦,١ كفاءة وفعالية المنظمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية

تمثل التنمية الاقتصادية أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تسعى الدول والمجتمعات لتحقيقها، لما لها من دور في رفع مستوى المعيشة المجتمعية ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية للمجتمع، وهنا سوف نحاول توضيح مدى العلاقة بين كفاءة وفعالية المنظمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. فوفقاً لما ذكرت دراسة (عمر ح.، ٢٠٢٠) فإن كفاءة وفعالية المنظمة تسهم في رفع نوعية النتائج وجودتها، الأمر الذي بدوره يساهم على تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصل إلى أن منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل كبير في عملية تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة على جميع المستويات في محافظة سوهاج (عينة الدراسة).

ويرى (عمر م.، ٢٠١٦) بأن المنظمات غير الحكومية لها دور مساهم في تحقيق وتنفيذ البرامج التنموية في السودان، وأن هذه المنظمات لها دور إيجابي على المجالات الخدمية والزراعية، وقد تساهم في مجالات الزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات، وأكد بأن المنظمات غير الحكومية ساهمت

في مجالات الصحة والتعليم وغيرها، وأظهرت نتائج الاستبيان الذي قامت عليه الدراسة بأن حوالي (٩٢,٧) % من المبحوثين أكدوا على أنهم استفادوا بشكل أو بآخر من أنشطة وبرامج هذه المنظمات، الأمر الذي يوضح مدى مساهمة المنظمات الفعلية في تنمية الولاية كسلا السودانية.

ويؤكد (مهدي, ٢٠٢٠) بأن هناك علاقة طردية بين تحقيق التنمية المستدامة وكفاءة الكوادر العاملة في منظمات المجتمع المدني، ويرى بأن ضعف العملية التنموية يدل على ضعف الكوادر المؤهلة والمدربة سواء في القطاع الخاص أو القطاع المدني، وهو ما يتطلب العمل على سن القوانين والتشريعات واقامة البرامج والدورات التأهيلية التنموية من أجل رفع كفاءتهم وفعاليتهم بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ويقول (كشاط, ٢٠١٩) بأن كفاءة منظمات الاعمال تساهم في تحقيق الاداء المستدام وأن لها أثر إيجابي على الأداء المستدام، وأن الادارة الفعالة لكفاءة المؤسسة أو المنظمة يمكنها ضمان مستوى عال من الاداء من خلال الالتزام بمسؤولياتها المجتمعية. وهو ما أكدته (الهرميل, ٢٠٢٠) أن دور منظمات المجتمع المدني والياتها لتحقيق التنمية المستدامة تتشكل من خلال التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية لتحقيق التنمية المجتمعية بأفضل جودة وأقل تكلفة، ومن خلال التدريب والتأهيل لقادة وأفراد منظمات المجتمع المدني لتحقيق الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات الأمر الذي يمثل جسر الوصول نحو تحقيق التنمية المستدامة. مما سبق يتضح لنا أن هناك علاقة بين كفاءة وفعالية المنظمات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكننا صياغة الفرضية التالية:

**الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لكفاءة وفعالية المنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء.

## ٢,٦,٢ كفاءة وفعالية المنظمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاجتماعية

ناقش العديد من الباحثين أهمية التنمية الاجتماعية التي تعد أحد أبعاد التنمية المستدامة، ومدى دور منظمات المجتمع المدني في تحقيقها، حيث أوضحت دراسة (الغامدي، ٢٠١٩) مدى أهمية دور المنظمات الغير ربحية على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في السعودية، وكيف أن الحكومة السعودية تسعى بشكل جاد نحو تفعيل دور هذه المنظمات لتحقيق برنامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي يمثل الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة من خلال رفع كفاءتها وفعاليتها لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. وهو ما أكدته كلاً من (ساندي العتوم، لبنى العضيلة، ٢٠١٧) عن مدى دور المنظمات المدنية والخيرية في الحد من الفقر، وأهمية تعزيز دور هذه المنظمات من خلال التنسيق والشراكة مع الجهات الحكومية.

وأوضحت دراسة (الهذلول، ٢٠١٧) دور الجمعيات والمنظمات الأهلية في تحقيق التنمية الاجتماعية في مدينة الرياض من وجهة نظر المشرفين، ومدى مساهمتها على تحقيق التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المنسولين والمشرفين.

وأكد (الدويش، ٢٠١٠) أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير وفعال في المجالات الاجتماعية، وكيف تلعب الكفاءة والفعالية أهمية بالغة لتحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع الكويتي، وطالب بسن وتشريع المزيد من القوانين التي تضمن وتكفل العلاقة التكاملية بين السلطات الحكومية والمنظمات المدنية من أجل توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاجتماعية في الكويت من أجل ضمان تحقيق البرامج الاجتماعية بالكفاءة المطلوبة. وقام (عبداللاوي، ٢٠١٢) بدراسة دور المجتمع المدني في الجزائر ومدى تحقيقها لأهدافها ومعرفة الآليات التي تعتمد عليها، ومحاولة تطوير مفهوم يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية، وكانت نتائج الدراسة هو وجود خدمات جلييلة تقدمها هذه

الجمعيات في المجال الاجتماعي التنموي، مما يسهم في التخفيف عن الكثير من الفئات ذات الحاجة للعون والمساعدة، وفي المجال الاقتصادي واسهمت في الرفع من المستوى المعيشي للعديد من الاسر والأفراد والحفاظ على الموروث الثقافي والاجتماعي.

وأظهرت نتائج (العوي، ٢٠١١) في دراسته التي أجراها على الجمعيات الخيرية في مسقط عاصمة سلطنة عمان، على أن الجمعيات الأهلية العمانية تساهم في تحقيق التنمية الثقافية للمجتمع العماني، وأثبتت الدراسة من خلال الاستبانة التي أكدت الدور الملموس لهذه الجمعيات في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية. وفي دراسة (السكاكر، ٢٠١٨) بعنوان واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة لعام (٢٠٣٠) ناقشت الدراسة مدى مساهمة رؤية السعودية لعام (٢٠٣٠) في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال البرامج والمشاريع التنموية المستدامة، وأن المميزات والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية تتلخص في القدرة على الاستفادة من الزخم القوي لرؤية عام (٢٠٣٠) من خلال تحسين استخدام الثروات والموارد المتاحة بما يضمن حفظ البيئة من الاضرار المحتملة من استثمار الموارد والفروات والتعامل وفق أنماط وابعاد التنمية المستدامة.

ويقول (حاجي، ٢٠١٧) بأن هناك أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة، والمنظمات ممكن أن تساهم في تخفيف الأعباء عن الحكومات في حال توفرت لديها معايير الكفاءة الفعالية وتضافرت الجهود التنموية الحكومية مع الجهود التنموية لمنظمات المجتمع المدني، وتوفرت معايير الحكم الرشيد لدى المنظمات لضمان الكفاءة والفعالية في تحقيق برامجها وأهدافها التنموية. ومما

سبق يمكن أن نصيغ الفرضية التالية:

**الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لكفاءة وفعالية

المنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء.

### ٢,٦,٣ كفاءة وفعالية المنظمة وعلاقتها بتحقيق التنمية البيئية

أجريت العديد من الابحاث عن علاقة ودور المنظمات أو المؤسسات الخدمية بتحقيق التنمية البيئية المجتمعية كأحد أبعاد التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال دراسة (عثمان, ٢٠١٥) والذي هدف إلى إبراز دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الطوعية والدولة في للاهتمام بقضايا البيئة وحفظها والتنمية بصورة عامة، ومدى اهتمامها بتحقيق التنمية البيئية على مستوى الدولة.

كذلك في دراسة (ليلى بن منصور وآخرون, ٢٠١٩) التي تناولت فيها واقع ودور منظمات المجتمع المدني في الجزائر عن طريق عينية الدراسة المتمثلة في منظمة الكشافة الإسلامية ومدى علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والتي كان لها دور إيجابي وفعال في مجال التنمية البيئية والاجتماعية وفي مجال توعية المجتمع المدني بأهمية البيئة والحفاظ عليها، والعمل على تحسين مستوى ونوعية الحياة في المدينة. ويرى (موساوي, ٢٠٢٠) بأن الجمعيات المحلية وفي مقدمتها البلديات المحلية تساهم في تحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد والثروات المتاحة، وأوضحت الدراسة مدى أهمية دور هذه البلديات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام والبيئية بشكل خاص، كونها تعد البيئة الأمثل لتحقيق الاستراتيجية التنموية التي تسيطر عليها الدولة، وأن عملية التنمية المحلية تتطلب تشارك الجهود والتنسيق مع الحكومات في سبيل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة، أيضاً العمل على التخطيط والعمل المدروس والمراقبة المتزامنة للبرامج ذات العلاقة بالتنمية والعمل على دمج أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الفرضية التالية:

**الفرضية الثالث:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لكفاءة وفعالية

المنظمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء.

## ٢,٦,٤ التنمية الاقتصادية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية

أوضحت العديد من الدراسات والادبيات مدى علاقة التنمية الاقتصادية بتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، وكيف تؤثر التنمية الاقتصادية على بلوغ التنمية المستدامة الشاملة، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الدول والمجتمعات المتقدمة التي حققت نمواً اقتصادياً ساعدها في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية. ومن هذه الدراسات التي ناقشت دور وأهمية التنمية الاقتصادية كوسيط في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، نتطرق إلى دراسة (ياسين، ٢٠١٦) والذي أوضح فيها دور التنمية الاقتصادية في النهوض بالمجتمع واخراجه من دائرة التخلف، وعلاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الشاملة. وأوضحت الدراسة بأن التنمية الاقتصادية تمثل البداية لتحقيق التنمية الشاملة، وأن التنمية الاقتصادية تعد من أهم المؤشرات لتحقيق العملية التنموية التي تساهم في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد للحكومة من عمل التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات العامة للمسار الاقتصادي بحيث تكون التنمية الاقتصادية من أولويات الحكومة. وطالبت الدراسة بضرورة تطوير السياسات التنموية في الجانب الاقتصادي بهدف النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي دراسة (محمد، ٢٠٢٠) الذي ناقش فيها أهداف التنمية المستدامة، وأوضح بأنه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي قيم مشتركة ترتبط إحداها بالأخرى، فتحقيق القيمة الاجتماعية للمجتمع يستلزم تحقيق قيمة أو تنمية اقتصادية أولاً، تسعى من خلالها إلى تحقيق نمو اقتصادي للمجتمع تلي احتياجاته الاساسية، وتدرك المنظمات أنه من خلال خلق قيمة مشتركة يمكن أن تعود بالنفع على المجتمع وتعزيز قدرتها التنافسية في نفس الوقت، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة. ويقول كلا من (بن الحسن الهواري و زايري

بلقاسم، ٢٠١٠) أن المجتمعات تستطيع تحقيق التنمية المحلية بمساعدة منظمات المجتمع المدني من خلال محاربة كل أشكال الحرمان والاقصاء الذي يعاني منه الفقراء، وقد ناقشت الدراسة كيف أن منظمات المجتمع المدني لها دور بارز وكبير في تقليص الفقر وعدد الفقراء من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة المجتمعية، وذكر بعض التجارب في بعض الدول كإندونيسيا، جنوب أفريقيا، الأرجنتين، كولومبيا، وغيرها من الدول التي ساهمت فيها المنظمات الجمعيات على تحسين الاقتصاد ومحاربة الفقر.

وفي دراسة (سعاد ر.، ٢٠١٦) ناقشت اشكالية العلاقة بين مختلف السياسات الاقتصادية التي يتم تطبيقها وقضية التنمية المستدامة، والآثار المتبادلة بينهما. وذكرت أن الأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة بالبعد البيئي عند صانعي السياسات ومخططي المشاريع للنتائج البيئية المحتملة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وأن العلاقة بين الاقتصاد والبيئة علاقة معقدة، حيث يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تساعد البيئة أو ان تضرها. وناقشت الدراسة مدى تأثير مختلف البرامج الاقتصادية التنموية على الواقع البيئي، وأكدت الدراسة على أن هناك اعتقاد متناهي بأن سياسات الاقتصاد الكلية لها انعكاسات كثيرة على مختلف قطاعات التنمية ومنها القطاع البيئي. ويرى (خالد، ٢٠١٧) بأن المؤسسات الاقتصادية لديها مسؤولية اجتماعية وبيئية في مختلف الممارسات الاقتصادية، وأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية هي وسيلة تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال الأفكار السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) بين مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء.

## ٢,٧ نموذج الدراسة

ناقشت العديد من الدراسات والأدبيات السابقة دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات والدول بشكل عام، حيث أوضحت الدراسات السابقة أهم العوامل التي تساعد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وتنبأت بها نماذج عديدة. أيضاً قدمت العديد من وجهات النظر المختلفة في السياق المذكور، استناداً على بعض النظريات والتصورات التي تدعمها مثل نظرية الوظيفة الجديدة ونظرية التحديث ونظرية النظم، وكشفت العديد منها أن دور منظمات المجتمع المدني لها تأثير إيجابي على تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال عرض الأساليب والإجراءات الإحصائية التي تم اتباعها في الأدبيات السابقة، فإنه سوف يتم تقييم الجانب التحليلي لآلياتها وطبيعتها عملها، مع ملاحظة أن هذه الإجراءات تختلف على نطاق كبير غير تلك الدراسات والأدبيات، حيث تركز هذه الاختلافات في المقاييس بين الدراسات التجريبية على استخدام نظريات مختلفة تؤدي في النهاية على الحصول على مجموعة مختلفة من النتائج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا التنوع أن يؤثر على النتائج، وقد يؤدي أحياناً إلى عدم تعميم النتائج المتحصل عليها. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ الاختلاف الجلي في الإجراءات الجوهرية من خلال دراسة وتحليل الدراسات والأدبيات السابقة. وهذا الاختلاف كان أساسه أدوات القياس التي تستند إلى استخدام نظريات مختلفة تسفر في النهاية عن مجموعة مختلفة من النتائج، ولذا فإنه من الأصوب أن نتوخى الحذر عند تفسير العلاقات والارتباطات بين المتغيرات. وقد أظهر

تحليل الدراسات والادبيات السابقة بأن الموضوعات والإعدادات تم تحليلها وتوصيفها بصورة مرضية في أغلب الأحيان، مع التحفظ على بعض القصور لدى بعضها في جوانب محددة. كما تم تصور كافة ملامح المواضيع المختلفة، كالجنس، العمر، المؤهل العلمي والوظيفي، بالإضافة إلى استخدام التصاميم التجريبية كالعينة، والاختبارات، وتم تفسير النتائج من أجل إعطاء القراء صورة كاملة وواضحة حول كيفية إجراء الدراسات ومبررات النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها.

وقد تناولت الدراسات السابقة أيضاً بشكل خاص الدور الإنمائي للمنظمات المدنية غير الحكومية، ودورها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات وهو ما يمثل البيئة الخارجية لهذه المنظمات، ولم تناقش الكثير من الدراسات سبب تعثر وفشل منظمات المجتمع المدني بشكل عام في تحقيق التنمية المستدامة وبشكل خاص المنظمات التنموية في اليمن وهو ما قد يساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء المنظمات وهي البيئة الداخلية للمنظمات. وهكذا فإن هناك بعض الاختلافات الجوهرية لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم مناقشتها سابقاً، وتمثل هذه الاختلافات في متغيرات الدراسة ومشكلة البحث التي تحدث فرقاً هاماً يميز هذه الدراسة عن غيرها. كذلك أغلب الدراسات السابقة لم تدرس أثر كفاءة وفعالية أداء المنظمات المدنية التنموية في تحقق التنمية المستدامة أو مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

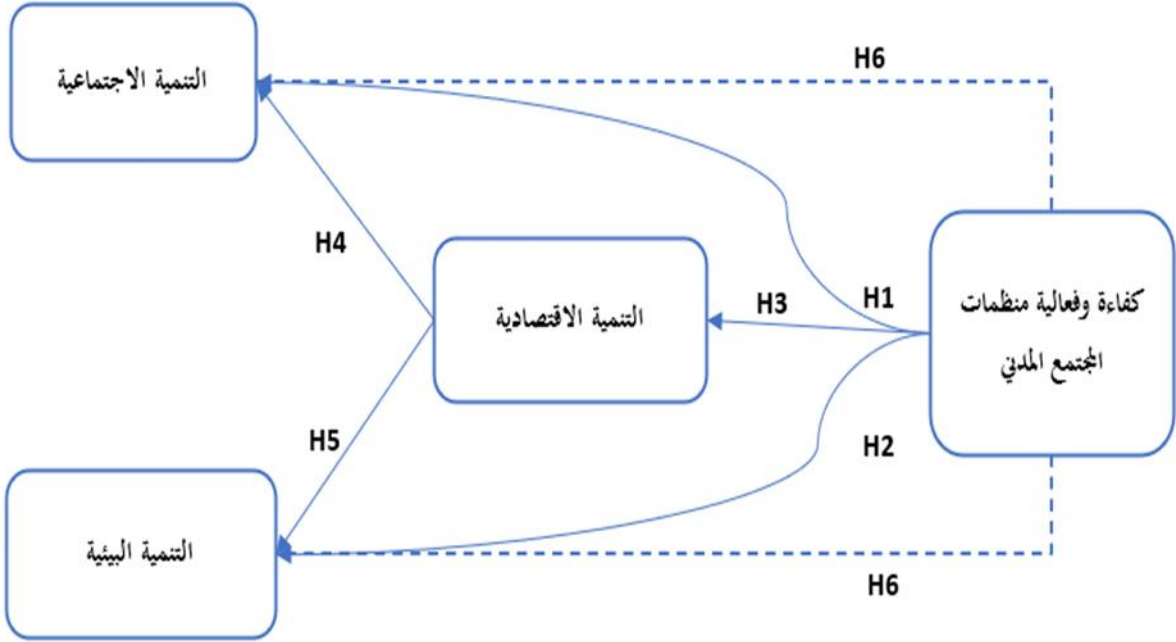
وتتميز هذه الدراسة بأنها تركز على أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في المساهمة على تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء، وبحث دور منظمات المجتمع المدني التنموية الهام في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمثل أبعاد التنمية المستدامة، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على بقية محافظات

الجمهورية اليمنية، مع تحديد معايير المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة حسب الدراسات السابقة وبما يتناسب مع دور منظمات المجتمع المدني التنموية في المجتمع.

علاوة على ذلك، يمكن القول إنه بعد استقراء الدراسات والأدبيات السابقة، أن ما يميز هذه الدراسة هو بأن حدود تطبيقاتها مختلف، حيث أنها طبقت على أمانة العاصمة صنعاء في الجمهورية اليمنية، وكذلك مجالها مختلف، حيث أن مجالها هو المجال التنموي والذي يتمثل في منظمات المجتمع المدني ذات الطابع أو البعد التنموي، وهذا المجال لم تتناوله أي من الدراسات السابقة. ونستطيع القول بأن أغلب الدراسات السابقة تتفق بأن منظمات المجتمع المدني لها دور في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها وتوفير مستلزماتها في جميع الدول العربية، ولكن ليس هناك أي دراسة ناقشت أثر كفاءة وفعالية أداء منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ومدى علاقتها بالدور التنموي في المحافظة، ومن هنا استلهم الباحث الفكرة التي دعت إلى دراسة هذا الموضوع واخضاعه للدراسة والتحليل الميداني.

كذلك لاحظ الباحث أن العديد من الأدبيات والدراسات السابقة توصي بإجراء المزيد من الدراسات عن كفاءة وفعالية المنظمات المدنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وبإدخال متغيرات وعوامل جديدة على كليهما، الأمر الذي ألهم الباحث من إجراء هذه الدراسة.

## نموذج الدراسة



شكل رقم (٢,١) نموذج الدراسة

## ٢,٨ نظريات السابقة

تعتمد هذه الدراسة الحالية على الأطر النظرية التالية:

## أولاً/ نظرية التحديث الغربية:

تعد هذه النظرية من أهم نظريات التنمية والنمو الاقتصادي والتي ظهرت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فقدت تبنت منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي هذه النظرية. ونظرية التحديث تمثل خليط من النظريات التي تهتم بعملية تحقيق الأهداف المرغوبة فيها بأفضل الطرق وأقلها كلفة. وتقوم هذه النظرية على دعوة الدول النامية أو الأقل نمواً بتبني سياسات الدول المتقدمة لتحقيق التنمية، ويعد كلاً من العالم "والت روستو" والعالم "صموئيل هنتنغتون" من أهم

رواد ومنظرو هذه النظرية التي ترى بأن التنمية هي عملية خطية تمر على جميع البلدان (الموسوي، ٢٠١٨). ونظرية التحديث ترى بأن الدولة والمجتمع هو سبب تنمية وتطور المجتمعات، ويمثل النظام السياسي اللاعب الاساسي في عملية التنمية. كما يرى رواد هذه النظرية بأن التكنولوجيا تمثل الأداة الرئيسة في تحفيز الدول الأقل نمواً من أجل تسريع عملية التنمية فيها. وتقوم هذه النظرية على أن الدول الأقل نمواً تحقق التنمية من خلال مساعدة الدول المتقدمة وأن الدول الأقل نمواً تستطيع النمو وتحقيق التنمية في حال توفر ووجود كفاءة وفعالية مع قيادة رشيدة، كما ذكرت منظمة السياحة العالمية (UNWTO, 2017).

#### ثانياً/ نظرية الوظيفية الجديدة:

تقدم النظرية الوظيفية الجديدة وصفاً عاماً للعلاقات المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع (القطاع العام، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) وتستخدم فكرة التوازن كصفة مرجعية وليست صفة موجودة على أرض الواقع، فالتوازن هو توازن متحرك، ولهذا فالنظرية الاجتماعية لها أبعاد مختلفة ومتعددة. وقد ذكر "جفري ألكسندر" أحد أبرز أتباع المدرسة الوظيفية الجديدة في كتابه (المنطق النظري في علم الاجتماع)، ضرورة الأخذ في الاعتبار ثلاث مجموعات من المتقابلات، وهي: التقابل بين النظرية والواقع، الإدارة الفردية والجماعية، الفعل المعياري والأداة. ويجذب ألكسندر مصطلح "علم الاجتماع متعدد الأبعاد" والذي يتضمن تناوباً بين الحرية والقسر، ويقوم هذا المنطق على افتراضين أساسيين أحدهما متصل بمشكلة الفعل، والآخر يتعلق بمشكلة النظام الذي يكون فيها تنوع هذه الأفعال مترابطاً ومنظماً (المجيد، ٢٠٠٦).

### ثالثاً/ نظرية النظم:

نظرية النظم تشير إلى أن المؤسسة أو المنظمة تتكون من نظام كلي وهذا النظام يتكون من مجموعة أنظمة فرعية له تتمثل في الإدارات والقطاعات التي تندرج تحت هذا الهيكل التنظيمي، وتتكامل وتتعاون هذه الإدارات والقطاعات مع بعضها لتحقيق أهداف واستراتيجيات المؤسسة أو المنظمة. ونظرية النظم تتكون من مجموعة من المفاهيم الفلسفية التي يمكن تطبيقها داخل المنظمة، ويقصد بالنظم هو تفاعل وتداخل الأجزاء مع بعضها وينظر إليها ككل. ويمكن تعريف النظام بأنه الأجزاء أو الأفراد الذي تتفاعل مع بعضها بصورة منظمة نحو تحقيق الأهداف. ويعد (سليزنك وبارسون) من رواد هذه المدرسة والذين يمثلون المؤسسات والمنظمات بكائن حي تحصل على احتياجاتها من خلال التفاعل مع البيئة الخارجية من أجل أن تستمر وتحافظ على كيانها، وهي نظام اجتماعي قائم على العلاقات المتبادلة بين أجزائها وأطرافها حتى تحقق أهدافها المنشودة (عربيات، ٢٠٠٨).

ومن خلال تطبيق الأفكار السابقة على موضوع الدراسة الحالية ما يلي (المجيد، ٢٠٠٦):

- أن فكرة الشراكة بين القطاعات المختلفة (الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني) تقوم على التعاون والتكامل بين جميع الأطراف مع تحديد مجال العمل والنشاط لكل طرف بغرض تهيئة أفضل لقدرات وامكانيات المجتمع وإدارة أكثر فعالية وراشدة لشئون الدولة.
- تغير النظرة العامة في جميع دول العالم حول فكرة اسناد التنمية في كل أصولها ونتائجها على دور ومسؤولية الدولة أو القطاع الخاص فقط، حيث أصبح هناك توجه بأن تحقيق التنمية المستدامة يقوم بصورة أساسية على توفير فرص المشاركة مع لكل فئات المجتمع وتنظيماته.

• تعد منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة وفعالية على تحديد احتياجات وأولويات المواطنين بكفاءة وواقعية.

• تعد منظمات المجتمع المدني قطاعات بنائية للمجتمع، من خلال ما تقوم به من تلبية رغبات واشباع احتياجات افراد المجتمع، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فهي تمثل حلقات ربط بين مكونات المجتمع.

علاوة على ذلك، ومن خلال دراسة الأدبيات والدراسات السابقة التي كان لها دور في تحديد العلاقات المعروضة للتحليل، وطبيعتها وعلاقات الأثر والتأثير بينها، فقد استنتج الباحث نموذج يبي عليه تلك العلاقات، استوحى متغيراته من خلال دراسات لها جذور عميقة في مجال الدراسة.

## ٢,٩ خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل حاول الباحث استخدام الدراسات والادبيات السابقة بطريقة تحليلية سردية، حيث تم مناقشة استخدامها لتحديد المتغيرات، وكذلك دراسة العلاقات التي ظهرت للدارسين والباحثين، ومن خلال استعراض بعض النظريات التي تفسر الظاهرة البحثية بصورة مباشرة.

أيضاً استعرضت هذه الدراسة في هذا الفصل الأطر النظرية للدراسة بالاعتماد على نظرية التحديث ونظرية الوظيفية الجديدة وكذلك نظرية النظم. كما تم استخدام طريقة التحليل النقدي للجوانب المختلفة التي لم تُغط من خلالها، في محاولة لتكملة القصور، وإبراز جوانب الضعف ونفادها في هذه الدراسة، والاستدلال بالنتائج التي توصلت إليها.